الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة السورية الخاصة
كلية العلوم الإدارية
قسم المحاسبة

# قياس الأداء المالي لصيغة المرابحة وفقاً لمعايير المحاسبة الإسلامية

## (دراسة تطبيقية في بنك سورية الدولي الاسلامي)

# Measuring the Financial Performance of the Murabaha Formula According to Islamic Accounting Standards

## (A Applied Study of Syria International Islamic Bank)

تم اعداد المشروع استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الإجازة في المحاسبة

اعداد الطالبة

نور علي فاطمة

إشراف الدكتورة: سمر علي حبيب

العام الدراسي: 2024-2025

## شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين القائل: ﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَى وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴾ [النمل: ١٩] ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين القائل في الحديث الشريف: «لا شكر الله، من لا يشكر الناس»، لا يسعني في هذا المقام إلا أن أحمد الله سبحانه وتعالى أن وفقني على إتمام دراستي وبحثي هذا، ويطيب لي أن أتقدم بجزيل الشكر ووافر الامتنان إلى من ساهم في إنجاز هذا البحث وأخص بالذكر الدكتورة سمر علي حبيب على ما بذلته وقدمته من نصح وإرشاد أثناء الإشراف على هذا البحث لكي يصل الى الإنجاز الذي نراه، فمن علمني حرفاً حفظت له وداً وأتوجه بالشكر الى الجامعة السورية الخاصة وإدارتها على إتاحة الفرصة أمامنا فلهم الفضل، والفضل لله جميعاً على إرشادهم وتوجيههم، فلم يدخروا جهداً في تقديم أي مساعدة مشكورين.

والله الموفق لما فيه الخير والسداد

## الاهداء

إلى مناهل العلم ومنابع العطاء..

إلى من لهم الفضل بعد الله لوصولي إلى هنا، الى من زرعوا التفاؤل في دربنا لكم مني كل الشكر والامتنان

**السادة أعضاء لجنة المناقشة..**

إلى النور الذي أضاء دربي، إلى معلمي الأول والرجل الذي سعى طول حياته لكي أكون الأفضل الى فخري وبطل حياتي

**أبي الغالي..**

إلى من كانت الداعم الأول لتحقيق طموحي، إلى من كانت ملجأي ويدي اليمنى في هذه المرحلة الى من أبصرتُ بها طريق حياتي واعتزازي بذاتي إلى القلب الحنون ومن كانت دعواتها تحيطني

**أمي الحبيبة..**

وأخيراً شكراً من القلب لكل شخص يجعل الحياة ألطف بكلماته وبأفعاله الصغيرة ومبادراته الجميلة.

## ملخص البحث

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى فعالية تطبيق صيغة المرابحة، وقياس أثرها على الأداء المالي، والتعرف على أنواع صيغ التمويل المطبقة في بنك سورية الدولي الإسلامي وتحديد المؤشرات المالية المستخدمة في قياس هذا الأداء، ولقد اعتمدت الدارسة على المنهج الوصفي التحليلي لكونها تبحث طبيعة العلاقة بين عدد من المتغيرات المستقلة والتابعة، وذلك من خلال الاعتماد على التقارير المالية السنوية للبنك عينة الدارسة، وتمت معالجة هذه البيانات باستخدام التحليل الانحدار البسيط عن طريق برمجية الاكسل (Microsoft office) من أجل استخراج العلاقة بين المتغيرات المدروسة ومعرفة حجم تأثير المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة. وقد طبقت هذه الدارسة على بنك سورية الدولي الاسلامي، وذلك من خلال تحليل القوائم المالية المدونة في التقارير السنوية لها للفترة من٢٠٢٠-٢٠٢٣.

ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث:

١- يركز بنك سورية الدولي الإسلامي في عملياته التمويلية على صيغة التمويل بالمرابحة للآمر بالشراء لكونها ذات عائد مضمون وسهلة التطبيق.

٢- يعاني بنك سورية الدولي الإسلامي من مشكلة فائض السيولة النقدية وعدم فعالية دور صيغة المرابحة والإجارة في امتصاص هذا الفائض.

**٣-** هناك علاقة طردية بين المتغيرات إلا أن عدم المعنوية الإحصائية يحد من إمكانية التعميم على مستوى مجتمع الدراسة.

وأهم التوصيات التي توصل اليها الباحث:

١- ضرورة أن يقوم البنك عينة الدارسة بتوظيف فائض السيولة لديه من خلال التوسع في تطبيق صيغة المرابحات قصيرة الأجل والأوراق المالية (صكوك إسلامية) قصيرة الأجل باعتبارها أصول استثمارية لخدمة السيولة.

٢- ضرورة قيام مصارف عينة الدارسة بالتنوع والتوسع في استخدام صيغ التمويل بحيث لا تقتصر فقط على صيغة المرابحة بل يمتد إلى صيغ أخرى كالمشاركة المضاربة، والاستصناع، وذلك لتحقيق زيادة في إيراداتها، وبالتالي تحسين معدلات ربحيتها.



- **مصطلحات الدراسة:** الأداء المالي – بيع المرابحة – التمويل الإسلامي

# Abstract

This study aims to evaluate the effectiveness of applying the Murabaha financing model and its impact on financial performance, identify the various Islamic financing instruments used by Syria International Islamic Bank, and determine the financial indicators employed in performance assessment. The study adopts a descriptive-analytical methodology to explore the relationships between several independent and dependent variables.

It is based on the bank's annual financial reports. The data were analyzed using simple linear regression in Microsoft Excel to identify the relationships among variables and measure the impact of independent variables on dependent ones. The analysis covered the financial statements of Syria International Islamic Bank as documented in its annual reports for the period 2020–2023.

The main findings of the study are as follows:

1 .Syria International Islamic Bank primarily relies on the Murabaha to the purchase ordered model in its financing operations, due to its guaranteed returns and ease of implementation.

2 .The bank faces a liquidity surplus, and both the Murabaha and Ijora models have proven ineffective in absorbing this excess liquidity.

3 .While a positive correlation was found between the variables, the lack of statistical significance restricts the generalizability of the results to the broader population.

The key recommendations of the study are:

1 .The bank should manage its excess liquidity by expanding the use of short-term Murabaha and short-term Islamic financial instruments (Sukuk), treating them as investment assets for effective liquidity management.

2 .The banks in the study sample should diversify and expand their use of Islamic financing instruments beyond Murabaha, incorporating models such as Mudarabah, Musharakah, and Istisna', to enhance revenue and improve profitability indicators.



**Study Keywords:** Financial Performance – Murabaha Financing – Islamic Finance

## قائمة المحتويات


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| شكر وتقدير | أ |
| ملخص البحث باللغة العربية | ت |
| ملخص البحث باللغة الإنجليزية | ث |
| قائمة المحتويات | ج |
| قائمة الجداول | خ |
| **الفصل الأول: الإطار العام للبحث** | |
| أولاً: المقدمة | ٢ |
| ثانياً: الدراسات السابقة | ٣ |
| ثالثاً: مشكلة البحث | ٥ |
| رابعاً: فرضيات الدراسة | ٦ |
| خامساً: اهداف الدراسة | ٧ |
| سادساً: أهمية البحث | ٧ |
| سابعاً: متغيرات الدراسة | ٨ |
| ثامناً: حدود البحث | ٨ |
| تاسعاً: منهجية البحث | ٨ |
| عاشراً: مصطلحات الدراسة | ٨ |
| **الفصل الثاني: صيغة المرابحة وفق المعايير المحاسبية في المصارف الإسلامية** | |
| المبحث الأول: مفهوم التمويل الإسلامي وآلياته. | ١٢-٢٩ |
| أولاً: مفهوم التمويل في المصارف الإسلامية | ١٢ |
| ثانياً: قواعد وضوابط التمويل في المصارف الإسلامية | ١٥ |
| ثالثاً: معايير التمويل في المصارف الإسلامية | ١٩ |
| رابعاً: مخاطر التمويل في المصارف الإسلامية | ٢٤ |
| المبحث الثاني: صيغة المرابحة في ظل معايير المحاسبة الإسلامية. | ٣٠-٣٨ |
| أولاً: الصيغ التمويلية القائمة على المديونية | ٣١ |
| ثانياً: الصيغ التمويلية من منظور معايير المحاسبة الإسلامية | ٣٤ |

| | |
|---|---|
| **الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية على بنك سورية الدولي الإسلامي** | |
| المبحث الأول: نبذة عن بنك سورية الدولي الإسلامي | ٤٠-٤٣ |
| المبحث الثاني: آلية تطبيق الدراسة | ٤٤ |
| المبحث الثالث: دراسة متغيرات الدراسة واختيار الفرضيات | ٤٥-٥٣ |
| **النتائج والتوصيات** | ٥٤ |
| قائمة المراجع | ٥٦ |

## قائمة الجداول


| رقم الجدول | عنوان الجدول | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| ١ | الدراسة السابقة العربية الأولى | ٣ |
| ٢ | الدراسة السابقة العربية الثانية | ٤ |
| ٣ | الدراسة السابقة العربية الثالثة | ٤ |
| ٤ | الدراسة السابقة الاجنبية الأولى | ٥ |
| ٥ | يبين البدائل المحاسبية المتعلقة بأرباح بيع المرابحة المؤجل الذي يدفع دفعة واحدة أو الذي يدفع على أقساط خلال فترات مالية مستقبلية | ٣٨ |
| ٦ | حجم الاستثمار والتمويل في صيغ التمويل الاسلامية لدى البنك المدروس | ٤٣ |
| ٧ | نسبة الاستثمار والتمويل في صيغ التمويل الاسلامية لدى البنك المدروس | ٤٤ |
| ٨ | نسبة (مؤشر) الرصيد النقدي في بنك سورية الدولي الإسلامي | ٤٦ |
| ٩ | نسبة (مؤشر) السيولة السائلة في بنك سورية الدولي الإسلامي | ٤٧ |
| ١٠ | نسبة (مؤشر) العائد على الاصول في بنك سورية الدولي الإسلامي | ٤٧ |
| ١١ | نسبة (مؤشر) العائد على حقوق الملكية في بنك سورية الدولي الإسلامي | ٤٨ |
| ١٢ | حجم وايرادات صيغة المرابحة في بنك سورية الدولي الاسلامي | ٤٩ |
| ١٣ | معاملات الارتباط بين إيرادات صيغة التمويل بالمرابحة للآمر بالشراء ونسبة الرصيد النقدي | ٤٩ |
| ١٤ | معامل التحديد بين إيرادات صيغة التمويل بالمرابحة للآمر بالشراء ونسبة الرصيد النقدي | ٥٠ |
| ١٥ | تحليل التباين بين إيرادات صيغة التمويل بالمرابحة للآمر بالشراء ونسبة الرصيد النقدي | ٥٠ |

| | | |
|---|---|---|
| ١٦ | معاملات الارتباط بين إيرادات صيغة التمويل بالمرابحة للآمر بالشراء ونسبة السيولة السائلة | ٥١ |
| ١٧ | معامل التحديد بين إيرادات صيغة التمويل بالمرابحة للآمر بالشراء ونسبة السيولة السائلة | ٥١ |
| ١٨ | تحليل التباين بين إيرادات صيغة التمويل بالمرابحة للآمر بالشراء ونسبة السيولة السائلة | ٥١ |
| ١٩ | معاملات الارتباط بين إيرادات صيغة التمويل بالمرابحة للآمر بالشراء ومعدل العائد على الاصول | ٥٢ |
| ٢٠ | معامل التحديد بين إيرادات صيغة التمويل بالمرابحة للآمر بالشراء ومعدل العائد على الاصول | ٥٢ |
| ٢١ | تحليل التباين بين إيرادات صيغة التمويل بالمرابحة للآمر بالشراء ومعدل العائد على الاصول | ٥٣ |
| ٢٢ | معاملات الارتباط بين إيرادات صيغة التمويل بالمرابحة للآمر بالشراء ومعدل العائد على حقوق الملكية | ٥٣ |
| ٢٣ | معامل التحديد بين إيرادات صيغة التمويل بالمرابحة للآمر بالشراء ومعدل العائد على حقوق الملكية | ٥٤ |
| ٢٤ | تحليل التباين بين إيرادات صيغة التمويل بالمرابحة للآمر بالشراء ومعدل العائد على حقوق الملكية | ٥٤ |

# الفصل الأول:

# الإطار العام للدراسة

## ١ـ المقدمة

إن الوظيفة الأساسية للمصارف سواءً أكانت تقليدية أم إسلامية هي الوساطة المالية (سواء في شكلها النقدي كما هو مطبق في المصارف التقليدية أو في شكلها التمويلي العيني القائم على تحمل الوسيط لجزء من المخاطر كما هو مطبق في المصارف الإسلامية)، حيث تقوم المصارف الإسلامية باستقطاب الأموال من المودعين على أساس صيغة المضاربة غالباً، ومن ثم توظيف هذه الأموال من خلال عدد من الصيغ التمويلية والأدوات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، كما أنه في الآونة الأخيرة أصبحت هذه الصيغ محط اهتمام، ليس فقط عند المصرفيين وأرباب المال والأعمال، بل عند المتخصصين من العلماء والباحثين، وتأتي في مقدمتها صيغة المرابحة للأمر بالشراء، وهي أكثر الصيغ استخداماً من قبل معظم هذه المصارف، ولاسيما في بداية نشأة الصيرفة الإسلامية. ولقد ساهم النمو المتسارع في حجم المصارف الإسلامية والتحسن الكبير في مراكزها المالية وفي زيادة قدرتها على تحمل المخاطر، مما ساعدها على التوسع في استخدام صيغ تمويلية أخرى كصيغة الإجارة والسلم والاستصناع، مع تفاوت في الأهمية النسبية لاستخدام هذه الصيغ من مصرف لآخر، ومن بلد لآخر، نظراً لتباين البيئة التشريعية والاقتصادية والسياسة التمويلية.

وبالرغم من تعدد وتنوع صيغ التمويل المطبقة لدى المصارف الإسلامية، إلا أنها في الواقع العملي تتوسع بشكل أساسي في تطبيق صيغة التمويل بالمرابحة والمرابحة للأمر بالشراء حيث تستحوذ هذه الصيغة ما بين ٤٣٪ - ٩٢٪ من حجم التمويل الممنوح للعملاء في المصارف الإسلامية[١] التي شملتها الدارسة الميدانية التي قامت بها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وذلك لما تتمتع به هذه الصيغة من القدرة على توليد ربح مضمون يسمح بتوزيع عائد دوري، وتحمل درجة مخاطرة منخفضة، ونظراً لاختلاف عملية القياس والإثبات المحاسبي عند تطبيق هذه الصيغة بين مصرف وأخر بالإضافة إلى اختلاف طرق عرضها والإفصاح عنها في القوائم المالية فقد أصدرت هيئة المحاسبة والتدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية مجموعة من المعايير المحاسبية الخاصة بتلك الصيغ مثل المعيار المحاسبي رقم (٢٨) المرابحة والبيوع الآجلة الاخرى، وذلك لتوحيد عملية قياس والإثبات المحاسبي للعمليات بين المصارف الإسلامية بغية إعداد ونشر تقارير مالية تهدف إلى توفير معلومات مفيدة لمستخدميها الأطراف المهتمة بما يمكنهم من اتخاذ قراراتهم الاستثمارية والتمويلية في تعاملهم معها، فكان لابد من الوقوف على مدى حقيقة فعالية تطبيق هذه الصيغة المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وذلك من

(١) هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، المعالجة المحاسبية لعمليات المرابحة، المنامة، البحرين.

خلال قياس أثر فعالية هذا التطبيق على مؤشرات السيولة والربحية للأداء المالي في المصارف الإسلامية لاعتبار هذه المؤشرات إحدى أهم أساليب المستخدمة في عملية قياس المالي، لذلك جاءت هذه الدراسة

## ٢ـ الدراسات السابقة

أـ **الدراسات العربية:** لتسليط الضوء على الدراسات السابقة باللغة العربية

**الجدول رقم (١)**

| | |
|---|---|
| **١ـدراسة العنوان** | تحليل وقياس عمليات المرابحة والمرابحة للأمر بالشراء وفقاً لمعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية |
| **أسماء الباحثين** | محمد آدم علي الصادق |
| **جهة اعتماد الدارسة** | رسالة ماجستير، كلية الدارسات التجارية، جامعة كردفان، السودان (٢٠١٣) |
| **نوع الدارسة** | دراسة حالة للعامي ٢٠١١ و٢٠١٢ |
| **أهداف الدارسة** | هدفت هذه الدارسة إلى قياس وتحليل واقع التزام المصارف الإسلامية العاملة في السودان بمتطلبات معيار المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء الصادر عن هيئة معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية، كما تهدف إلى التعرف على أثر الالتزام بهذا المعيار في تطوير خدمة التمويل بالمرابحة في السودان. |
| **منهجية الدراسة** | منهج وصفي تحليلي |
| **مكان تطبيق الدارسة** | المصارف الإسلامية السودانية |
| **نتائج الدارسة** | توصلت الدارسة إلى نتائج عديدة من أهمها:<br>- لم تلتزم المصارف الإسلامية العاملة في السودان بجميع متطلبات معيار المرابحة والمرابحة للأمر بالشراء الصادر عن الهيئة، وإنما تلتزم ببعض البنود في إيضاحات القوائم المالية.<br>- لا توجد معوقات تحول دون الالتزام بتطبيق معاير المحاسبة الإسلامية الصادرة عن الهيئة.<br>- أن معظم عمليات المرابحة تتمثل في المرابحة للأمر بالشراء وأن كثير من العملاء لا يلتزمون بتنفيذ المشروعات الممولة وإنما يكون الهدف الأساسي هو الحصول على النقدية الالتزام بمعيار المرابحة والمرابحة للأمر بالشراء يساعد على تطوير خدمة التمويل بالمرابحة في السودان. |

**الجدول رقم (٢)**

| | |
|---|---|
| **٢-دراسة العنوان** | دورالمؤشرات المالية في تقييم كفاءة الأداء المالي الاستثمارات المصارف الإسلامية. |
| **أسماء الباحثين** | ربي جركس |
| **جهة اعتماد الدارسة** | رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد جامعة حلب سورية، (٢٠١٢) |
| **نوع الدارسة** | تحليلية مقارنة للفترة الممتدة من عام ٢٠٠٦ وحتى ٢٠١٠ |
| **أهداف الدارسة** | هدفت هذه الدارسة إلى دراسة وتحليل الموارد المالية والأنشطة الاستثمارية لدى المصارف الإسلامية، ودراسة قدرتها في تحقيق الإيرادات باستخدام مجموعة من المؤشرات الخاصة بتقييم الأداء المالي. |
| **منهجية الدراسة** | منهج وصفي تحليلي |
| **مكان تطبيق الدارسة** | مصرف دبي، المصرف العربي الدولي، مصرف سورية الدولي (الإسلامية) |
| **نتائج الدارسة** | توصلت الدارسة إلى نتائج عديدة من أهمها:<br>- إن الزيادة في الموارد المالية للمصارف الإسلامية، تزيد من مقدرتها على توظيف تلك الموارد في الموجودات الاستثمارية في ظل استقرار الظروف الاقتصادية.<br>- إن الزيادة في توظيفات الأموال المتاحة للمصارف الإسلامية المدروسة في الموجودات الاستثمارية، لا تزيد من مقدرتها على زيادة إيراداتها.<br>- إن دراسة التقارير المالية المنشورة للمصارف الدارسة، مع الإفصاحات والإيضاحات المرفقة معها، تساعد في توفير بيانات مفيدة، تستخدم كمدخلات للوصول الى مؤشرات مفيدة تساعد في تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية، للحكم على مدى كفاءتها، واتخاذ الإجراءات المناسبة لتصحيح الانحرافات عن الأداء. |

**الجدول رقم (٣)**

| | |
|---|---|
| **٣-دراسة العنوان** | إدارة السيولة في المصارف الإسلامية والعوامل المؤثرة فيها. |
| **أسماء الباحثين** | لارا زهير طه |
| **جهة اعتماد الدارسة** | رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة حلب سورية (٢٠١١) |
| **نوع الدارسة** | تحليلية للفترة الممتدة من عام ٢٠٠٧-٢٠١٠ |
| **أهداف الدارسة** | هدفت هذه الدارسة إلى دراسة مصادر واستخدامات في المصارف الإسلامية ودارسة أهم العناصر الداخلية والخارجية التي تؤثر على مستوى السيولة. |
| **منهجية الدراسة** | منهج وصفي تحليلي |
| **مكان تطبيق الدارسة** | المصارف الإسلامية السورية |
| **نتائج الدارسة** | توصلت الدارسة إلى نتائج عديدة من أهمها:<br>إن فائض السيولة في المصارف الإسلامية السورية ناتج عن زيادة الكتلة النقدية ولم ينتج عن زيادة عوائد الأنشطة التمويلية والاستثمارية. |

| | |
|---|---|
| | تعتمد المصارف الدراسة على عمليات التمويل قصير الأجل دون اهتمامها بعمليات التمويل طويل الأجل التي هي من أساسيات أعمالها وأهمها المشاركات.<br>عدم توفر الخبرة والجرأة الكافية لدى المصارف الإسلامية السورية في استخدام أدوات إدارة السيولة بشكل فعال وبصورة تمكنها من استثمار فائض السيولة لديها بشكل أمثل.<br>- قلة الفرص الاستثمارية وحداثة السوق المصرفية السورية. |

**ب- الدراسات الأجنبية:**

**الجدول رقم (٤) الدراسة السابقة باللغة الاجنبية**

| | |
|---|---|
| **١-دراسة العنوان** | Efficiency in Islamic and Conventional banks-a Comparison based on financial ratios and data envelopment analysis<br>كفاءة المصارف الإسلامية والتقليدية " مقارنة باستخدام تحليل البيانات والنسب المالية |
| **أسماء الباحثين** | Jill, Jones, & others |
| **جهة اعتماد الدارسة** | Lancaster University,(2009) |
| **نوع الدارسة** | تطبيقية للفترة الممتدة من عام ٢٠٠٤-٢٠٠٧ |
| **أهداف الدارسة** | هدفت هذه الدارسة إلى دراسة كفاءة المصارف الإسلامية والتقليدية في دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك باستخدام النسب المالية وتحليل البيانات. |
| **منهجية الدراسة** | منهج وصفي تحليلي |
| **مكان تطبيق الدارسة** | المصارف الإسلامية والتقليدية في مجلس التعاون الخليجي |
| **نتائج الدارسة** | توصلت الدراسة إلى أن المصارف الإسلامية أعلى كفاءة من حيث الإيرادات والأرباح مقارنة بالمصارف التقليدية، حيث أن الفترة المدروسة شهدت أحداثاً متسارعة من ارتفاع الأسعار النفط وبالتالي العائدات، مما أدى بدوره إلى ارتفاع كبير في الناتج المحلي الإجمالي وهذا ما ساعد المصارف الإسلامية على النمو وابتكار المنتجات |

## ٣- مشكلة البحث

إن طبيعة النظام المصرفي الإسلامي القائم على الالتزام بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية في العمليات المالية تجعل المشاركة في الربح والخسارة هي البديل الشرعي للفائدة التي يرتكز عليها النظام المصرفي التقليدي. وتجعل من الصيغ التمويلية التي ترتكز عليها هذه العلاقة هي الأساس في توظيف موارد المصارف الإسلامية حيث أن هذه المصارف تسعى إلى تحقيق عوائد مرضية لمساهميها ومودعيها من خلال أنشطتها الاستثمارية وصيغها التمويلية وبشكل خاص صيغة المرابحة، وبهذا تظهر مشكلة البحث من خلال تطبيق المصارف الإسلامية لصيغة المرابحة في ضوء المعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية، حيث

تتوسع في تطبيق بعض الصيغ على حساب الصيغ الأُخرى، فكان لابد من بيان مدى فعالية تطبيق صيغة المرابحة على مؤشرات السيولة والربحية للأداء المالي لتلك المصارف، وبهذا تتمثل مشكلة البحث في الإجابة عن السؤالين التاليين:

١- ما مدى فعالية تطبيق صيغة التمويل بالمرابحة وفقاً لمعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية على مؤشرات السيولة للأداء المالي في بنك سورية الدولي الاسلامي؟ حيث يتفرع منها سؤالين:

- هل يوجد تأثير لتطبيق صيغة التمويل بالمرابحة وفق المعيار المحاسبي رقم (٢٨) في نسبة الرصيد النقدي.
- هل يوجد تأثير لتطبيق صيغة التمويل بالمرابحة وفق المعيار المحاسبي رقم (٢٨) في نسبة السيولة السائلة.

٢- ما مدى فعالية تطبيق صيغة التمويل بالمرابحة وفقاً لمعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية على مؤشرات الربحية للأداء المالي في بنك سورية الدولي الاسلامي؟ حيث يتفرع منها سؤالين:

- هل يوجد تأثير لتطبيق صيغة التمويل بالمرابحة وفق المعيار المحاسبي رقم (٢٨) في معدل العائد على الاصول.
- هل يوجد تأثير لتطبيق صيغة التمويل بالمرابحة وفق المعيار المحاسبي رقم (٢٨) في معدل العائد على حقوق الملكية.

## ٤- فرضيات الدراسة

يقوم البحث على فرضية أساسية مفادها أن تطبيق صيغة التمويل بالمرابحة وفق المعيار رقم (٢٨) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية حيث يؤثر بشكل فعال في مؤشرات السيولة والربحية للأداء المالي في المصارف الإسلامية ومنها يمكن اشتقاق الفرضيات التالية:

١- هناك تأثير ذو دلالة لتطبيق صيغة التمويل بالمرابحة للأمر بالشراء وفق المعيار المحاسبي رقم (٢٨) في مؤشرات السيولة للبنك، حيث تتفرع حسب المؤشرات المدروسة:

١-١- هناك تأثير ذو دلالة لتطبيق صيغة التمويل بالمرابحة وفق المعيار المحاسبي رقم (٢٨) في نسبة الرصيد النقدي.

-٢-١- هناك تأثير ذو دلالة لتطبيق صيغة التمويل المرابحة وفق المعيار المحاسبي رقم (٢٨) في نسبة السيولة السائلة.

٢- هناك تأثير ذو دلالة لتطبيق صيغة المرابحة للأمر بالشراء وفق المعيار المحاسبي رقم (٢٨) في مؤشرات الربحية للبنك، حيث تتفرع حسب المؤشرات المدروسة:

-٢-١- هناك تأثير ذو دلالة لتطبيق صيغة التمويل بالمرابحة وفق المعيار المحاسبي رقم (٢٨) في معدل العائد على الأصول.

-٢-٢- هناك تأثير ذو دلالة لتطبيق صيغة التمويل بالمرابحة وفق المعيار المحاسبي رقم (٢٨) في معدل العائد على حقوق الملكية.

## ٥- اهداف الدراسة:

تتركز أهداف البحث في النقاط التالية:

١- التعرف على صيغة التمويل بالمرابحة ومعاييرها المحاسبية المطبقة في المصارف الإسلامية.

٢- تسليط الضوء على أهمية استخدام التحليل بالمؤشرات المالية في قياس الأداء المالي للمصارف.

٣- دراسة وتحليل طبيعة العلاقة بتطبيق صيغة التمويل بالمرابحة وفقاً للمعيار المحاسبي (٢٨) ومؤشرات الأداء المالي لبيان مدى فعالية هذا التطبيق.

٤-اختبار هذه العلاقة لمعرفة حجم تأثير هذا التطبيق على المؤشرات المدروسة.

## ٦-أهمية البحث:

نظراً للدور الكبير الذي تلعبه الصيغ التمويلية في المصارف الإسلامية باعتبارها النشاط الأساسي في توظيف مواردها، حيث تسعى هذه المصارف كغيرها من المؤسسات المالية عند توظيف الموارد إلى تحقيق مستوى مناسب من حيث السيولة والربحية كونهما عنصران أساسيان في بقاء واستمرار نشاطها، ومن هنا تظهر أهمية هذا البحث في النقاط التالية:

**الأهمية العلمية:**

تتجلى الأهمية العلمية لهذا البحث من خلال توضيح وتبسيط المفاهيم النظرية المتعلقة بمتغيرات الدراسة (صيغة المرابحة – الأداء المالي) وبالتالي يمكن ان يكون هذا البحث مرجعاً متواضعاً للمهتمين في هذا المجال.

**الأهمية العملية:**

تتجلى الأهمية العلمية لهذا البحث من خلال تطبيق بنك سورية الدولي الإسلامي صيغة المرابحة وبيان نقاط الضعف وبيان أثرها في الأداء المالي، وذلك من خلال اختبار تلك العلاقة إحصائياً وبيان حجم تأثير هذه الصيغة على المؤشرات المدروسة، مما يمد إدارة البنك بالمعلومات اللازمة للتنبؤ بمستوى السيولة والربحية والمساعدة في اتخاذ القرار اللازم لتحسين الأداء المالي في ضوء صيغ التمويل المستخدمة.

## ٧- متغيرات الدراسة:

يمكن استخلاص متغيرات البحث من خلال الفرضيات السابقة وهي كالآتي:

١- المتغيرات المستقلة: تطبيق صيغة التمويل بالمرابحة وفق المعيار رقم ٢٨ تقاس بإيرادات تمويل صيغة المرابحة للأمر بالشراء.

٢- المتغيرات التابعة: مؤشرات السيولة والربحية للأداء المالي للمصارف الإسلامية تقاس بمؤشرات السيولة نسبة الرصيد النقدي، نسبة السيولة السائلة ومؤشرات الربحية معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية.

## ٨- حدود البحث:

١- حدود زمانية: وتتضمن الفترة الزمنية لتحليل بيانات المصرف عينة البحث والممتدة من ١-١-٢٠٢٠ ولغاية ٣١-١٢-٢٠٢٣

٢- حدود مكانية: قام الباحث بتطبيق الدراسة العلمية على بنك سورية الدولي الإسلامي.

## ٩- منهجية البحث:

لتحقيق اهداف البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي للوصول الى نتائج علمية وتفسيرها بطريقة موضوعية تنسجم مع تساؤلات المشكلة.

## ١٠- مصطلحات الدراسة:

**الأداء المالي:** هو مقياس كمي لمدى جودة استخدام الشركة لأصولها التجارية وتوليد الإيرادات، والتحكم في التكاليف وتحقيق الربحية والحفاظ على الاستقرار المالي ويشير الى درجة تحقيق الأهداف المالية للشركة، ويعد أحد الجوانب الهامة لإدارة المخاطر المالية.

**بيع المرابحة:** هو بيع السلعة بمثل الثمن الأول الذي اشتراها به البائع مع زيادة ربح معلوم متفق عليه بمبلغ مقطوع أو نسبة من الثمن الأول[1].

**التمويل الإسلامي:** بأنه عملية توفير المال لطالبيه عبر مجموعة من الصيغ والأدوات التي تبيحها الشريعة الإسلامية في إطار مبادئ الاقتصاد الإسلامي.

(١) خوجة، عز الدين محمد (١٩٩٥) أدوات الاستثمار الإسلامي مجموعة الله البركة إدارة التطوير والبحوث، جدة، ط٢، ص ٢٧.

## الفصل الثاني: صيغة المرابحة وفق المعايير المحاسبية في المصارف الإسلامية

**المبحث الأول:** مفهوم التمويل الإسلامي وآلياته

**المبحث الثاني:** صيغة المرابحة في ظل معايير المحاسبة الإسلامية

**تمهيد:**

يعتبر التمويل بجميع أنواعه إحدى أهم ركائز الاستثمار لأي اقتصاد في أي زمان وفي أي مكان، ولذلك فإن تطوير أدوات التمويل أخذ وما زال يأخذ حيزاً كبيراً واهتماماً بالغاً لدى المصرفيين الماليين والمستثمرين على حد سواء، ومن ذلك التطوير برز نمط جديد من التمويل يختلف عن التمويل التقليدي حيث إن إلغاء سعر الفائدة على القروض الممنوحة يتطلب بالضرورة خلق نظام جديد للتمويل - ألا وهو التمويل بالمشاركة (الإسلامي) الذي يخضع لقاعدة الغنم بالغرم أو الخراج بالضمان المعروفة في الإسلام وأننا نجد من أهم استخدامات الأموال في المصارف التجارية القروض التي يقدمها المصرف لعملائه مقابل فائدة محددة مقدماً. أما في المصارف الإسلامية فيتم استخدام الأموال عن طريق صيغ التمويل المتعددة والمشروعة والتي تناسب كافة الأنشطة سواء أكانت تجارية صناعية، زراعية، عقارية، مهنية.

وتسعى هذه المصارف لمواكبة التغيرات المالية والمحاسبية المعاصرة عن طريق إجراء مجموعة من الإصلاحات وإحداث تغييرات جذرية تمس مختلف الجوانب المالية لأنشطتها، ولقد فرضت المتغيرات ذات الطابع الدولي على المصارف الإسلامية كجزء من المؤسسات المالية العالمية الحاجة لوجود لغة محاسبية دولية موحدة أسفرت عن وضع معايير دولية للمحاسبة والمراجعة، وأصبحت قابلة للتطبيق في دول ذات اقتصاديات متباينة، وذات معرفة محاسبية تختلف في شكلها ومضمونها، لتلتزم بها هذه المؤسسات عند إعدادها وعرضها للقوائم المالية بهدف تمكين الأطراف الخارجية من اتخاذ قرارات مالية واقتصادية رشيدة الاعتبار المعايير هي جزء التطبيقي في النظرية المحاسبية، وهي حلقة وصل النظرية بالتطبيق كما أنها تساعد في مجال اتخاذ القرار .

ويتناول هذا الفصل التمويل الإسلامي من حيث مفهومه وقواعده وضوابطه ومعاييره ومخاطره في المصارف الإسلامية، بالإضافة إلى تناوله صيغة التمويل بالمرابحة المطبقة في المصارف الإسلامية مع بيان آلية تطبيقها ومخاطرها، ومن ثم بحث أثر تطبيق صيغ تمويلية عينة الدارسة وفق المعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية على مستخدمي القوائم المالية للمصارف، وذلك من خلال التعرض إلى ما يلي:

المطلب الاول: مفهوم التمويل الإسلامي وآلياته في المصارف الإسلامية.

المطلب الثاني: صيغة المرابحة في ظل معايير المحاسبة الإسلامية.

## المبحث الاول: مفهوم التمويل الإسلامي وآلياته في المصارف الإسلامية.

### مقدمة:

إن المعنى العام للتمويل ينصرف إلى تدبير الأموال أو الموارد اللازمة للقيام بالنشاط الاقتصادي، وفي الأصل فإن الإنسان يمول أنشطته الاقتصادية من موارده الذاتية ولكن في أحيان كثيرة لا تكفي الموارد الذاتية لتمويل هذه الأنشطة خاصة في مجال إنشاء المشروعات وتشغيلها، وهنا يتم اللجوء إلى الغير للحصول على التمويل، ولذا فإن المعنى الخاص للتمويل يعبر عن تقديم شخص ماله للآخر حيث أنه يوجد في المجتمع فئتان فئة لديها مدخرات تسمى فئة الفائض، وفئة تحتاج إلى مال تعجز مواردها الذاتية عن تدبير كل ما تحتاجه وتسمي فئة العجز ، وبالتالي يعرف التمويل في أدق معانيه بأنه "نقل القدرة التمويلية من فئات الفائض المالي إلى فئات العجز المالي"[١] . وهذا النقل قد يتم مباشرة في علاقة ثنائية بين الفئتين كما قد يتدخل بينهما وسيط مالي (المصارف الإسلامية) كما أن هذا النقل يتم وفق قواعد وضوابط خاصة بتلك المصارف، وهذا ما سنناقشه في هذا المبحث بالتعرض إلى مفهوم التمويل وآلياته في المصارف الإسلامية، وذلك من خلال ما يلي:

### ١- مفهوم التمويل في المصارف الإسلامية:

تعددت التعريفات حول مفهوم التمويل الإسلامي، وفيما يلي نورد بعضاً من هذه التعريفات:

- التعريف الأول: هو تقديم ثروة عينية أو نقدية بقصد الاسترباح من مالكها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام والقواعد الشرعية[٢].
- التعريف الثاني: هو تقديم مال ليكون حصة مشاركة برأس المال أو أنه قيام مباشرة بشراء سلعة لتباع للأمر بالشراء[٣].
- التعريف الثالث: بأنه عملية توفير المال لطالبيه عبر مجموعة من الصيغ والأدوات التي تبيحها الشريعة الإسلامية في إطار مبادئ الاقتصاد الإسلامي[٤].

---

(١) عمر، محمد عبد الحليم (٢٠٠٢)، أساليب التمويل الإسلامية للمشروعات الصغيرة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، ص ٢.

(٢) قحف منذر (٢٠٠٤) مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي تحليل فقهي واقتصادي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، بحث تحليلي رقم ١٣، جدة، ص ١٢

(٣) المكاوي، محمد محمود (٢٠٠٩)، أسس التمويل المصرفي الإسلامي بين المخاطرة والسيطرة المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، ١١

(٤) خالد، موسى مبارك (٢٠١٣) صيغ التمويل الإسلامي كبديل للتمويل التقليدي في ظل الأزمة المالية العالمية. رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ٢٠ أوت ١٩٩٥، سكيكدة، الجزائر، ص ١١٥

تبين من خلال التعريفات السابقة بأن التعريف الأول يختص بالتمويل الاستراباحي الذي يحقق عائد ولا يتطرق إلى التمويل التبرعي، كما يهمل التمويل بالبيوع الآجلة بحيث اقتصر على صيغ المشاركة فقط، بينما التعريف الثاني تناول صيغة المشاركة وصيغة المرابحة فقط دون ذكر بقية الصيغ، بينما يتفق الباحث مع التعريف الثالث من حيث شموله لجميع صيغ التمويل في إطار مبادئ الاقتصاد الإسلامي.

إن المصارف الإسلامية تتنافس مع المصارف التقليدية على جذب رؤوس الأموال والمدخرات، لتقوم بإعادة توظيفها مباشرة عن طريق تمويل المشروعات الاستثمارية التي تقوم بها بنفسها أو المشاركة م ع غيرها، مثلما تقوم المصارف التقليدية بعمليات التمويل أيضاً، ولكن مع اختلاف واضح في فلسفة التمويل في كلا النوعين من المصارف، فإذا كانت فلسفة التمويل في المصارف التقليدية تقوم على العمليات الائتمانية (الإقراض والاقتراض)، فإن فلسفة التمويل في المصارف الإسلامية تقوم على عمليات المشاركة الاستثمارية أو عمليات البيوع أجلة. ويجد البعض بأن التمويل في المصارف الإسلامية يختلف عن التمويل في المصارف التقليدية في النقاط التالية[1]:

أ. يشترك الطرفان في الربح قل أو كثر حسب اتفاقهما في التمويل الإسلامي، بينما لا ترتبط الزيادة التي يحصل عليها الممول في التمويل التقليدي بالنتيجة الربحية للمنظمة ولا بحصة المستفيد من التمويل.

ب. تقع الخسارة على رب المال في التمويل الإسلامي شرط دون تقصير الطرف الآخر، بينما لا يتحمل الممول في التمويل التقليدي أية خسارة.

ت. ينحصر التمويل الإسلامي بالأعمال الاستثمارية المتوقع ربحها، بينما يمكن تمويل أي نوع من الاستعمالات في التمويل التقليدي.

ث. يمكن أن يكون التمويل الإسلامي بالنقود أو بالأصول العينية، بينما العادة يكون التمويل التقليدي بالنقود فقط.

وبالرغم من ذلك إلا أن هناك أوجه تشابه بين التمويلين من حيث تقيد المستفيد من التمويل بنوع الاستثمار الذي يريده رب المال وهدف صاحب المال بالاسترباح بماله عن طريق الغير، وأيضاً حصر القرار الاستثماري بالمستفيد من القرض بالنسبة للتمويل التقليدي والمضارب بالنسبة للتمويل الإسلامي.

(١ )قحف منذر، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص ٥٢.

كما تبين للباحث استناداً إلى ما سبق بأن التمويل الإسلامي هو علاقة تظهر نتيجة تمكين طرف ما - قد يكون فرد أو منظمة - من استعمال موارد طرف آخر مع تأجيل المقابل وتشاركهما في عائد ومخاطر هذه العلاقة المقيدة بأحكام الشريعة الإسلامية، وأن المصارف الإسلامية تقوم بهذا النوع من التمويل من خلال عدة صيغ تمويلية تمنحها لعملائها عند توظيف مواردها المالية باعتباره النشاط الأساسي لتلك المصارف.

## ٢- قواعد وضوابط التمويل في المصارف الإسلامية:

### ١-٢- قواعد التمويل الإسلامي

أياً كان نوع أو غرض التمويل، فإن كليهما تحكمه مجموعة من القواعد تضبطه ليكون تمويلاً إسلامياً، فإذا حدث خلل في هذه القواعد يصبح تمويلاً ولكنه غير متوافق مع الشريعة الإسلامية، أي يصبح قرضاً بفائدة. وهذه القواعد هي[١]:

#### ١-١-٢ قاعدة الملكية:

أنه لابد من التملك، لأن وجود حق ملكية على شيء يمنح المالك حق الملكية على جميع الزيادات المتولدة من ذلك الشيء، سواء أكانت هذه الزيادات قد حصلت بعوامل طبيعية، أم بفعل المالك واجتهاده، أم بعوامل العرض والطلب في السوق.

وينبثق عن هذه القاعدة قاعدة فرعية مفادها بأن الملك هو أساس استحقاق الربح وأن أية زيادة تطرأ على رأس المال يكون للمالك الحق في الحصول عليها شرعاً، فإن الخسارة التي تقع أو الهلاك لرأس المال يكون على المالك أيضا نظراً لاستمرارية ملكه على رأس المال طوال العملية التشغيلية، ولا يحق نقل هذه الخسارة أو أي جزء منها إلى الطرف الآخر (الحاصل على التمويل في العملية التمويلية إلا إذا كان هنالك تعدي أو تقصير منه في أحد الشروط المتفق عليها عند التعاقد)[٢]. وفي المصرفية الإسلامية المعاصرة، أصبح المصرف الإسلامي يأخذ أرباح استثمار ودائع الحسابات الجارية دون أن يكون مالكاً لهذه الحسابات، وإنما تبقى ملكيتها لأصحابها المودعين، وهذا ما ينافي أصل القاعدة المذكورة سابقاً. ولكنه تم تكييف هذا الإجراء بناءً على القاعدة الشرعية الخراج بالضمان، إذ أن المصرف يستحق هذه الأرباح بصفته ضامناً لما لديه من أموال في هذه الحسابات ومن ضمن شيئاً أصبح في ملكه.

#### ٢-١-٢ قاعدة الواقعية:

بمعنى أنه يكون المال مما ينمو بالعمل، ويقصد بالواقعية أن العين المملوكة سواء أكانت عيناً أم مالاً لابد أن تقبل بطبيعتها النماء والزيادة، ونتيجة لهذه الطبيعة فإن الزيادة التي تحصل تستحق لمالك هذه العين وإن كان ليس في حوزته، والعكس صحيح. ومن الأمثلة عليها الدين لا ينمو بالعمل فلا يكون رأس مال مشاركاً، والزيادة إن طرأت عليه لا تستحق لمالكه لأنه لا يقبل بطبيعته النماء، والنماء فيه افتراضي، تراضوا الناس واتفقوا على الزيادة فيه، كما ينبثق من الواقعية قاعدة فرعية

---

(١) ا إبراهيم، غان محمود، قحف منذر (٢٠٠٢)، الاقتصاد الإسلامي علم أم وهم دار الفكر المعاصر، ط٢، دمشق، سورية، ص ١٧١-١٧٢

(٢) قحف منذر، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي مرجع سبق ذكره، ص ١٦٨.

مفادها : أن الذي يحصل عليه المالك مرتبط بوجود زيادة حقيقية في الشيء المملوك، فإن وجدت هذه الزيادة الحقيقية استحقها المالك في ما يملك، وإن لم توجد لم يستحقها، وهذا معناه ارتباط استحقاق الربح في التمويل الإسلامي مع ما يحصل فعلاً، ولا يكون استحقاق الربح افتراضياً أو وهمياً، فلو أن شخصاً استثمر مالاً مع آخر فلا يحق له أخذ نصيبه من الأرباح كنسبة محددة سلفاً دون اعتبار لما يحصل في أرض الواقع، فهذا غير جائز وإنما حصوله على الربح مرتبط بما ينتج فعلياً عن تشغيل هذا المال أي أن الربح من النماء لا من رأس المال[1].

**٣-١-٢- قاعدة المشاركة الحقيقية في الإنتاج:**

إن التمويل الإسلامي لابد له من المرور من خلال السلع والخدمات، وهذه القاعدة مهمة جداً في الاقتصاد الإسلامي لأنه بناءً عليها لا يسمح بتداول الديون أو أية أصول نقدية بين متعاملين المصارف والمؤسسات المالية الأخرى. وهذا يقودنا إلى نتيجة مفادها أن التمويل الإسلامي يسهم في الإنتاج الحقيقي في المجتمع، وفي زيادة القدرة الإنتاجية، وبالتالي زيادة الناتج القومي الحقيقي، وإن كان البعض يعد أن القرض التقليدي يساهم أيضاً في الناتج الحقيقي، ولكن ما يقصد به هنا أن التمويل الإسلامي أكثر قدرة على زيادة الناتج لأنه يمول أولاً المشاريع ذات جدوى اقتصادية فعالة، وثانياً يزيل الفائدة المضافة على تكلفة هذه المشاريع، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الاستثمار، لأن تكلفة المشاريع تصبح أقل والربح أكبر.

**٢-٢- ضوابط التمويل الإسلامي[2]:**

اتجه التمويل في المصارف الإسلامية نحو الأنشطة التجارية وقد احتلت هذه الأنشطة في تمويلها نسبة كبيرة، فتوسعت هذه المصارف في الأنشطة التجارية على حساب الأنشطة الزراعية والصناعية، وذلك بحثاً عن التوظيف الآمن والاستثمار قليل المخاطر، قصير الأجل سريع الدوران، وبحثاً عن التوظيف ذي الربحية والسيولة المناسبة بعيداً عن تمويل الاستثمارات ذات الربحية الاجتماعية التي تمليها ظروف المجتمعات الإسلامية بحسب أولوياتها الشرعية، الأمر الذي أثر سلباً على مدى جدية هذه المصارف في دعم جهود التنمية، والدخول في مشروعات استثمارية تسهم في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها الأمة الإسلامية، مما أدى إلى تراجع فعالية تطبيق الصيغ التمويلية الإسلامية في تحقيق الأهداف المرجوة منها. ولذلك كان لابد من الالتزام

(١) عوض، محمد هاشم (١٩٩٥) دليل العمل في البنوك الإسلامية شركة قال للإعلان والطباعة المحدودة، الخرطوم، السودان، ص ٣٦

(٢) عبد العال، رضوان محمد آليات التمويل في المصارف الإسلامية بين الضوابط الشرعية والمخاطر العملية. مرجع سبق ذكره، ص ٤٢-٧١.

بمجموعة من الضوابط الشرعية التي تحكم وتوجه سلوك القائمين على عمليات التمويل في المصارف الإسلامية سواء أكانت هذه الضوابط عقدية أم خلقية أم الاجتماعية أم الاقتصادية بما يضمن تحقيق المقاصد الشرعية من حيث توظيف المدخرات المالية للأمة الإسلامية، وبما يعود بالنفع العام على هذه الأمة وحل مشكلاتها، ويمكننا القول بأن ضوابط التمويل الإسلامي تقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسية على نحو الآتي:

**١-٢-٢- قسم الضوابط المتعلقة بطرق التمويل:**

إن تنمية المال وتمويل المشروعات عن طريق الفائدة تخرجه عن تحقيق المقصود الشرعي فضلاً عن الأضرار الأخرى الاجتماعية والاقتصادية، لذا وجب على المجتمع الإسلامي الذي يرغب في تطهير اقتصاده وأنظمته المالية ومعالجتها أن يستبعد كل معاملة تقوم على الفائدة الثابتة استبعاداً كاملاً، وأن يدعو أرباب الأموال والقائمين على عمليات التمويل إلى اعتبار ما يقومون به وسيلة لتحقيق رفاهية مجتمعهم، بالإضافة إلى إشاعة الأمن والاستقرار بين أفراده، وليس غاية في حد ذاته لتحقيق المكاسب والأرباح المادية تابعة وتالية فقط، وبالتالي ينبغي تطهير كل أدوات وصيغ التمويل من هذه الفائدة، حتى تحقق هذه الصيغ الأهداف المرجوة منها بما يتلاءم مع أحكام الشريعة الإسلامية ومصالح المجتمع.

**٢-٢-٢- قسم الضوابط المتعلقة بأوجه التمويل:**

يتوجب على المصارف الإسلامية أن تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية عندما تتصرف بالأموال المتوفرة بين يديها في عمليات التمويل، فإذا قررت القيام بنفسها أو بالمشاركة مع غيرها في تنمية هذا المال فعليها أن تختار الأنشطة والمشروعات المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وأن تمتنع هذه المصارف عن تمويل أي نشاط يخالف أحكام هذه الشريعة، سواء ما كان منها يقوم على ارتكاب شيء من المحرمات أو كان به أذى أو ضرر من أي نوع كتمويل إقامة أو بيع أو صناعة الخمور والمخدرات وأدواتها، أو المشاركة في تمويل شركات نشر الدعاية والإعلان المروجة لبضائع ومنتجات محرمة أو مضرة)، وكذلك الامتناع عن أي نشاط أو سلع تنطوي على الاستغلال السيئ وتحقيق الأرباح الفاحشة.

**٣-٢-٢- قسم الضوابط المتعلقة بالغاية من التمويل:**

تقوم المصارف الإسلامية بتأدية العديد من الأعمال والخدمات المصرفية، وكل عمل في النظام المالي الإسلامي ينبغي أن تكون له غاية، وباعتبار التمويل عملاً فلابد أن تكون له غاية، وهذه الغاية تنقسم إلى غاية معنوية وأخرى مادية.

**١-٣-٢-٢- الغاية المعنوية وضوابطها:**

إن التمويل المصرفي يعتبر عملاً من الأعمال التي يؤديها الإنسان في حياته، ولكل عمل هدف وغاية في الإسلام، فإن قبول ذلك العمل وعدم قبوله يرتبط بغايته والهدف منه والدافع الباعث عليه. وإن عملية تمويل الأنشطة الاقتصادية إذا امتزجت بنية مرضاة الله تعالى وامتثال الأوامر في تنمية المال، والمساهمة في بناء وتقوية المجتمع الإسلامي، عدت من العبادات التي يتقرب بها الفرد لله تعالى. ومن هنا كان لابد أن يصاحب عمليات التمويل هدف ونية صالحة من أرباب الأموال والقائمين على المصارف الإسلامية.

**٢-٣-٢-٢- الغاية المادية وضوابطها:**

يتقيد التمويل الإسلامي بأهداف اجتماعية وإنسانية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالأهداف الاقتصادية المالية، ولا تقل أهمية عنها، فليس الربح الناتج عن ذلك هدفاً في حد ذاته، ولكنه أداة ووسيلة للمحافظة على المال من الاكتناز والتآكل. وفضلاً عن دوره في دعم واستمرار المؤسسات التمويلية في مباشرة أنشطتها الاقتصادية، وفي تحقيق التنمية التي تنشدها المجتمع، ومن الضروري أن يتقيد هذا الربح بضوابط عدم المغالاة وعدم الخروج به من الوسيلة إلى الغاية، وأن يكون استحقاق الربح وفقاً للقاعدة الفقهية " الغنم بالغرم".

## ٣- معايير التمويل في المصارف الإسلامية [١]:

هناك عدة معايير تأخذ بها المصارف الإسلامية عند قيامها بعملية استثمارية معينة أو عند فتح لأحد العملاء تمويلاً ما، حيث تتفق المصارف الإسلامية والتقليدية على الأطر العامة لهذه المعايير كتحليل الشخصية والكفاءة والسيولة ونسبة الربح والضمانات المقدمة، وغيرها، إلا أن المصارف الإسلامية تختلف عن التقليدية في مفهومها لبعض هذه المعايير، وتزيد عليها معايير ذات علاقة بالشريعة الإسلامية. وسوف نستعرض أهم المعايير التي تعتمدها المصارف الإسلامية عند اتخاذ قراراتها التمويلية والاستثمارية:

### ٣-١- معايير التمويل ذات العلاقة بالنشاط المشروع المراد تمويله:

تشمل هذه المعايير على ثلاث مجموعات رئيسية على النحو الآتي:

#### ٣-١-١- مجموعة معايير السلامة الشرعية:

انطلاقاً من تصور منهج الدين الإسلامي المعايير الحلال والحرام، فالمصارف الإسلامية تحكمها العديد من المعايير الشرعية أثناء قيامها بعمليات التمويل أو المشاركة في العمليات الاستثمارية، بهدف الحفاظ على أموالها وأموال المودعين مع مراعاة تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. وتعتبر المعايير الشرعية الفاصل في قبول العملية التمويلية والاستثمارية أو رفضها. ومن أهمها:

٣-١-١-١- أن يكون الهدف من المشروع الممول مقبولا شرعاً.

٣-١-١-٢- أن تكون مدخلات ومخرجات المشروع مقبولة شرعاً.

٣-١-١-١- أن تكون المعاملات المالية للمشروع مباحة شرعاً.

ويرى الباحث بأن هذه المعايير الشرعية تمثل القواعد والمبادئ التي تنظم عملية تشغيل الأموال في المصارف الإسلامية، كما أنها تمثل البناء التأسيسي والفكري لهذه المصارف، حيث تفرض تمويل مشروع مخالف لمقاصد الشرعية الإسلامية سواء من حيث الهدف والأدوات والعمليات المالية حتى وأن كان هذا المشروع مربحاً.

#### ٣-١-٢- مجموعة معايير السلامة المالية:

تعتبر الدراسة المالية للمشروع المراد تمويله من قبل المصارف الإسلامية خطوة مهمة قبل اتخاذ القرار التمويلي، حيث تهدف هذه الدراسة إلى تقييم قدرة المشروع على الوفاء بكافة التزاماته المالية، بما في ذلك سداد الأقساط المستحقة للمصرف والقدرة على توليد الأموال الكافية من الموارد

---

(١) الرفاعي، فادي محمد (٢٠٠٤) المصارف الإسلامية منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ص ٩١-٩٦

الداخلية لتحقيق معدل عائد داخلي معقول على أصوله[1] والاتجاه السائد اليوم بأن المصارف الإسلامية ليست مؤسسات خيرية لتقديم الأموال لمن شاء وكيفما شاء، بل هي مؤسسات مالية تسعى إلى تحقيق ربحية مالية محكومة بسلامة شرعية قبل أي شيء، بمعنى أن نجاح المشروع من الناحية المالية لا يعني قبول تمويله من قبل المصرف الإسلامي إذا لم يكن ناجحاً بالمقاييس الشرعية. ومن أهم معايير هذه المجموعة:

١-٢-١-٣- معيار نسبة الربح أو العائد المناسب: تعتبر نسبة الربح مؤشر أساسي للحكم على الجدوى المالية للاستثمار في مجال ما من عدمه، ويجب على البنوك الإسلامية أن تختار المشاريع ذات الأرباح المرتفعة، باعتبار الأرباح مؤشراً أساسياً لقبولها

٢-٢-١-٣- معيار الضمانات إن الفكرة الأساسية التي تبنى عليها الضمانات سواء في المصارف الإسلامية أم التقليدية هي الغرض في اتخاذ كافة التدابير والوسائل اللازمة لضمان حقوقها واستيفاء كافة مستحقاتها عند مخالفة العميل شروط الاتفاق، وكإجراء وقائي تستخدمه المصارف لتأمين مخاطر المستقبل واحتمالاته غير المتوقعة.

إن طلب المصارف الإسلامية ضمانات من العميل للوفاء بالتزاماته، هو أمر جائز شرعاً، ولكن ينبغي عدم المغالاة في طلب الضمانات لأن هذا التصرف قد يكون إرهاقاً للعميل وسبباً لإحجامه عن التعامل مع المصارف الإسلامية[2]. وبسبب طبيعة العلاقة بين هذه المصارف وطالبي التمويل (العملاء) القائمة على المشاركة في الأرباح والخسائر فإن المخاطر التي تواجه المصارف الإسلامية في مجال توظيف مواردها لا ترجع فقط لاحتمالات عدم التزام العميل بالسداد، وإنما ترتبط بنوعية العملية الاستثمارية وبالعميل المناسب أو بطبيعة ظروف البنية الاستثمارية، ونوعية أسلوب الاستثمار المستخدم، حيث تختلف درجة المخاطرة التي تتعرض لها هذه الاستثمارات من أسلوب الآخر، وهناك نوعان من الضمانات:

**النوع الأول:** الضمانات الأساسية وتتمثل في توافر الكفاءة الأخلاقية والعملية لدى العميل.

**النوع الثاني:** الضمانات التكميلية وتتمثل في الضمانات العينية والشخصية على أن يكون الغرض منها هو مواجهة تقصير العميل وعدم التزامه بالشروط المتفق عليها وليس لضمان استرداد أموال المصرف أو لتحقيق قدر ما من الأرباح أو ضد ما يحدث من خسائر لا يد للعميل فيها.

---

(١) أبو غدة، عبد الستار، (١٩٩٥) التوجيه الإسلامي للاستثمار مجلة الاقتصاد الإسلامي، بنك دبي الإسلامي، العدد ١٧٣، الإمارات العربية المتحدة، ص٦٣.

(٢) عطية، فياض، (١٩٩٩) التطبيقات المصرفية لبيع المرابحة في ضوء الفقه الإسلامي دار الجامعية، مصر، ص ١٥٥.

المؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، ص ٢١-٢٣.

**٣-١-٣- مجموعة معايير السلامة الاقتصادية والاجتماعية:**

من السمات الرئيسية لمشاريع التمويل في المنهج الإسلامي مساهمتها في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، فالمشروع الإسلامي لا يستهدف فقط تعظيم الربح وإنما هو ملزم بمراعاة ما يعود على المجتمع من منافع اقتصادية، فيسعى لتحقيق أكبر نفع ممكن سواء بصورة مباشرة أم غير مباشرة. وبما أن المصارف الإسلامية ليست مصارف تتعامل بالفائدة، وتمتنع عن تمويل المشروعات المنتجة للسلع المحرمة فحسب وإنما هي مؤسسات اقتصادية تلعب دوراً رئيسياً في التنمية الاقتصادية من خلال عملياتها التمويلية والاستثمارية. وعليه فإن الدارسة الاقتصادية للمشاريع لها أهمية خاصة ذلك إنه إذا كان عائد البنوك التقليدية مضمون منذ البداية فإن البنوك الإسلامية تتعرض لخطر عدم الاسترداد إذا أساءت اختيار المشاريع، وتسعى المصارف الإسلامية عند تقييم واختيار المشاريع الاستثمارية بالتركيز على السلامة الاقتصادية والاجتماعية من خلال اعتماد المعايير التالية[١]:

٣-١-٣-١-٣- معيار استهداف التمويل الإسلامي للعنصر البشري.

٣-١-٣-١-٣- معيار مكافحة الفقر وتحسين توزيع الدخل والثروة.

٣-١-٣-١-٣- معيار حفظ المال وتنميته.

**٣-٢-٣- معايير التمويل ذات العلاقة بالشخص طالب التمويل:**

كما هو الحال في المعايير المتعلقة بالمشروع فإن المعايير المتعلقة بالشخص طالب التمويل قد تتفق مع المعايير المستخدمة في المصارف التقليدية، حيث لعل أبرز نظام ائتماني لقي قبولاً عاماً لدى محللي ومانحي الائتمان على مستوى العالم عند منح القروض، هو ذاك المسمى ب 5C's of credit وفي مضمونه الكثير من الجوانب المشتركة التي تعكس درجة المخاطرة التي سوف يتعرض لها مانح الائتمان والأخذ بها وإمكانية تحليلها التي تمنح مانح الائتمان قدرة أكبر في تجنب الكثير من المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها، فلا يوجد ائتمان خالي من المخاطر، وفيما يلي عرض محتويات هذا النظام الائتماني:

**٣-٢-٣- شخصية العميل:** قصد بها دراسة شخصية العميل المقترض وسمعته، وملامح تلك الشخصية ومدى اقتناع المحلل الائتماني بأمان كامل في التعامل - كمصرف - مع هذا العميل من منظور ائتماني.

---

(١) بو جلال محمد (١٩٩٠) البنوك الإسلامية مفهومها، نشأتها تطورها دراسة تطبيقية على مصرف إسلامي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ص ٨٥.

**٢-٢-٣- القدرة على الاستدانة:** تعني قياس قدرة العميل المقترض على تحقيق الدخل، وبالتالي قدرته على سداد القرض وخدمته أي الالتزام بدفع الفوائد والمصروفات والعمولات.. الخ).

**٣-٢-٣- رأس المال للعميل:** يقصد به ملاءة العميل المقترض وقدرة حقوق ملكيته على تغطية القرض الممنوح له حين تأزم الأمور لديه، ومن ثم استعادة البنك لما سبق ومنحه لذلك العميل في أسوأ الظروف.

**٣-٢-٤- الضمان:** هي نقطة محورية في مختلف عمليات الائتمان ومنح القروض. حيث تعنى ضرورة أن يحصل البنك على ضمانات كافية تؤهله لاسترداد ما سبق وأن منحه في صورة قروض للعميل من خلال قيامه بالتصرف في هذه الضمانات وقت تأزم الأمور لدى عميله، وحصوله من خلال تسييلها - أو التصرف فيها بشكل أو بآخر - على مستحقاته.

**٣-٢-٥ الظروف الاقتصادية:** المقصود بها هي قيام المحلل الائتماني بدراسة المناخ الاقتصادي العام والذي يعمل فيه كل من البنك والعميل طالب الائتمان، ومدى تناسب نشاط العميل مع الاتجاه الاقتصادي العام السائد من عدمه، وذلك لتأثر قدرة العميل بهذا المناخ بشكل أو بآخر. مثل ركود المناخ السياحي في مجتمع ما في فترة معينة، لا يناسبه - مثلاً - قيام البنوك في ظل هذا المناخ وفي هذا التوقيت - تحديداً -بالتوسع في الإقراض لشريحة المؤسسات السياحية بوجه عام، ولكن النظرة إلى المعايير السابقة قد تتفق أو تختلف في المصارف الإسلامية فيما يأتي:[١]

- **من حيث الشخصية**: إن مفهوم الشخصية من وجهة نظر موظف الاستثمار في المصارف الإسلامية هو أشمل منه عند موظف الاستثمار في المصارف التقليدية، إذ لا يقتصر هذا المفهوم في المصارف الإسلامية على الالتزام المادي والسمعة التجارية لطالب التمويل بل يمتد ليشمل السمعة الأدبية والدينية، فالالتزام الديني بالنسبة للمصرف الإسلامي هو أحد المعايير التي يفضل توافرها في طالب التمويل. ولكن هذا لا يعني عدم منح التمويل لغير المسلمين إذا ما التزموا بشروط المصرف الإسلامي والضوابط الشرعية وكان في ذلك مصلحة المصرف الإسلامي.

- **من حيث المقدرة والكفاءة الإدارية:** تتبع المصارف الإسلامية طرقاً كثيرة تماثل ما تتبعه المصارف التقليدية للتعرف على كفاءة ومقدرة طالب التمويل، ولكن عدم كفاءة الإدارة أو طالب التمويل لا تعني رفض تمويل المشروع كما هو الحال في المصارف التقليدية في معظم الأحيان، إذ تتميز المصارف الإسلامية هنا بالمشاركة المشروطة بإدارة المشروع من قبلها في حال اقتناعها

(١) الوادي، محمود، سمحان حسين (٢٠٠٧) المصارف الإسلامية - الأسس النظرية والتطبيقات العملية - دار المسيرة، عمان، الأردن ص ٩٢-٩٤.

بالمشروع، مما يمكنها من استغلال خبراتها في إخراج المشروعات المفيدة والناجحة إلى الوجود والتي لم تكن لتنجح في ظل إدارة غير كفء.

**- من حيث منح التمويل من مبدأ " وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة ":** فالمصارف التقليدية تنظر غالباً إلى الأوضاع الاقتصادية أو الاجتماعية أو التجارية التي يتعرض لها عملاؤها، فهي تقوم باحتساب فوائد التأخير واللجوء إلى القضاء لتحصيل ديونها بصرف النظر عن الأسباب الجوهرية التي أدت إلى تأخير المدين في التسديد. أما المصارف الإسلامية فتأخذ هذا المبدأ بعين الاعتبار عند حلول الأجل، حيث تراعي في حالة عدم قدرة العميل على الوفاء نتيجة لأوضاع خارجة عن إرادته، أي يتم هنا التأجيل دون احتساب لأي مقابل.

**٣-٣- معايير التمويل ذات العلاقة بالمصرف الممول:**

هناك أسس ومعايير يجب أن تتوفر في المصرف حتى يكون قادراً على منح التمويل، ولا تختلف هذه الأسس غالباً في المصارف الإسلامية عنها في المصارف التقليدية ومن أهمها:(١)

**٣-٣-١- السيولة**

يجب أن تتوافر السيولة الكافية في المصرف حتى يتسنى له تمويل مشروع معين، وهذا يعتمد على عوامل كثيرة منها: حجم التمويل ومقدار السيولة التي يفضل المصرف توفيرها لديه لمواجهة الأزمات وغيرها من العوامل، والتي سوف نأتي على ذكرها بالتفصيل في الفصل الثاني.

**٣-٣-٢- المتطلبات القانونية:**

من المعروف أن المصارف الإسلامية والتقليدية على حد سواء تخضع لرقابة وأنظمة الدولة التي تعمل فيها، وهنالك متطلبات قانونية يجب أن تلتزم بها هذه المصارف مثل نسبة السيولة ونسبة الائتمان إلى الودائع وغيرها من النسب التي في بعضها إجحاف بحق المصارف الإسلامية.

**٣-٣-٣- الظروف السياسية والاقتصادية السائدة:**

تؤثر هذه الظروف كثيرا على منح التمويل، ففي حالات عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي تقلل المصارف من حجم التمويل، لما لذلك من مخاطر سواء على مستوى المصارف الإسلامية أو المصارف التقليدية، أما عندما تكون هذه الظروف مستقرة فيختلف الوضع تماماً.

---

(١) المغربي، عبد الحميد عبد الفتاح (٢٠٠٤) الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، ص ١٣٩.

## ٤ـ مخاطر التمويل في المصارف الإسلامية

### ٤ـ١ـ مفهوم مخاطر التمويل الإسلامي

تتعرض المصارف الإسلامية عند قيامها بالتمويل ـ كغيرها من المؤسسات المالية والائتمانية ـلمخاطر عديدة وهذا أمر طبيعي نظراً لآلية العمل في النظام المصرفي الإسلامي، وتقوم هذه المخاطر على قاعدة الغنم بالغرم بحسب المفهوم الشرعي لها، ومعناه أن التكاليف والخسارة التي تحصل من الشيء تكون على من ينتفع به، وبالتالي فالمشاركة في الحصول على نصيب من عائد التمويل يتطلب توزيع المخاطر عند حدوثها على جميع الأطراف. ولقد عرفها البعض بأنها حالة عدم التأكد من انتظام العوائد، والخوف من وقوع خسائر من جراء عملية الاستثمار(١)، وعرفها البعض الآخر بأنها احتمال الفشل في تحقيق العائد المتوقع(٢)، كما يمكن تعريفها بأنها احتمال فشل المستثمر في تحقيق العائد المرجح أو المتوقع على الاستثمار(٣)، ويمكن القول بأن المخاطر هي احتمالية مستقبلية قد تعرض المصرف إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها بما قد يؤثر على تحقيق أهداف المصرف وتنفيذها بنجاح.

إن السمات المميزة لطبيعة عمليات التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية هي العلاقة بين المودعين أصحاب الأموال وبين المصرف الإسلامي، فهذه العلاقة تقوم على أساس المشاركة في الربح والخسارة بناءً على قاعدة الغرم بالغنم، فالمغانم والمغارم موزعة على أطراف العملية الاستثمارية، وليست على طرف واحد، غير أن المصارف الإسلامية اليوم تحاول أن تتجنب الخسارة مطلقاً باستخدام عقود المرابحة، وبمحاولة إيجاد صناديق التأمين ضد المخاطر لأنها لا تريد أن تخسر، وكانت النتائج المترتبة على هذا الأمر أن عائد استثماراتها ضعيف، وفي الجهة المقابلة نجد أن المصارف الإسلامية تجنبت الاستثمار في المشاركة والمضاربة، لأن نسبة المخاطرة فيها عالية(٤)، إلا أن نسبة العائد فيها عالية. ومبدأ المخاطر في الاستثمار يقيم تلازماً منطقياً أساسه العدل بين العمل والجزاء وبين الحقوق والالتزامات بين المغانم والمغارم، فاستحقاق الربح في أي عملية تمويلية استثمارية إنما منشأه العمل المُخاطر الذي يحقق نماء ذا قيمة اقتصادية، والعمل المخاطر كذلك يتميز باستعداد المستثمر لتحمل نتائج الاستثمار ربحاً أو خسارة ولولا هذا الاستعداد لتحمل

---

(١) المومني، غازي فلاح (٢٠٠٢)، إدارة المحافظ الاستثمارية دار المناهج، عمان، الأردن، ص ٧٨

(٢) آل شبيب دريد كامل (٢٠٠٤). مبادئ الإدارة العامة دار المناهج، عمان، ص ٣٦

(٣) مطر، محمد، (٢٠٠٤). إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية. دار وائل، عمان، الأردن، ص٥٢

(٤) العماري، إسماعيل عبد السلام (٢٠٠٣) المعوقات الخارجية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية لآثارها على البنك الإسلامي الأردني، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن، ص ١٢.

عبء المخاطرة لما قام الاستثمار من الأصل وبالتالي لما نشأ الربح، فالاستعداد لتحمل المخاطرة شرط ضروري للسلامة الشرعية كي يطيب الربح في أي عملية استثمارية[1].

**٤-٢-أنواع مخاطر التي تواجه المصارف الإسلامية:**

طالما أن المصارف الإسلامية تقوم بأعمال التمويل والوساطة المالية فإن المخاطر التي تتعرض لها الأموال المودعة لديها هي تلك المخاطر التي تؤثر على استخداماتها للأموال المتوفرة لديها من جهة، والمخاطر التي تتعرض لها قيود وحسابات المودعين من جهة أخرى، ويمكن تصنيف المخاطر الناتجة عن أنشطة هذه المصارف إلى نوعين هما:

**٤-٢-١- المخاطر المالية:**

هي مخاطر ليس لها علاقة مباشرة بالنشاط الأساسي للمنظمة، ولكنها ترتبط بالسوق الذي تعمل فيه المنظمة، بمعنى أنها عبارة عن الخسائر المحتمة في السوق، وتقسم بدورها إلى ثلاثة أنواع:

**٤-٢-١-١- مخاطر الائتمان[2]:**

ترتبط بالطرف الآخر (العميل) والوفاء بالتزاماته في موعدها، وقد يكون عدم وفاء العميل (المدين) بالتزاماته تجاه المصرف في موعدها عائداً إلى عدم قدرته على الوفاء أو عدم رغبته بالوفاء. كما تعرف مخاطر الائتمان بأنها "الخسائر الناتجة عن نكول أحد الأطراف عن الوفاء بالتزاماته الناشئة عن أحد عقود المشتقات"، وتنشأ المخاطر الائتمانية في المصارف التقليدية نتيجة لعدم سداد القروض في تاريخ استحقاقها، إما لعجز سببه التعثر والإفلاس، أو مماطلة متعمدة مقصودة.

أما في المصارف الإسلامية فتتمثل مخاطر الائتمان في صورة مخاطر تسوية أو مدفوعات تنشأ عندما يكون على أحد أطراف الصفقة أن يدفع نقوداً، أو يسلم أصولاً، أو في صورة عدم قيام الشريك بسداد نصيب المصرف من الأرباح عند حلول أجله، حيث تدعى هذه المخاطر بمخاطر التمويل أو بالمخاطر الميدانية، وهذه المخاطر تنشأ قبل أن يتسلم النقود من نظير الأصول أحد أطراف العملية، والتي تأتي من تعثر المستفيد من التمويل في تجارته نتيجة عوامل خارجية، وكذلك بالنسبة إلى صيغ المشاركة في الأرباح حيث تظهر المخاطر عندما لا يكون لدى المصرف معلومات كافية عن معدلات

---

(١) عويصة، عدنان عبد الله (٢٠٠٦) نظرية المخاطرة في الاقتصاد الإسلامي دراسة تأصيلية تطبيقية، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، الأردن، ٣٣-٣٢

(٢) رضوان، سمير عبد الحميد (٢٠٠٥)، المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها، دراسة مقارنة بين النظم الوضعية وأحكام الشريعة الإسلامية الدار الجامعية، مصر، ص ٣١٤.

الأرباح الحقيقية المحتملة لمنظمات الأعمال التي مولتها [١]. وكما تنشأ تلك المخاطر نتيجة للعوامل الآتية[٢]:

١) عدم وجود سجلات محاسبية منتظمة لدى مستخدمي التمويل المقدم من هذه المصارف والقائم على المشاركة في الربح والخسارة والصيغ القائمة على البيوع أقل تقدماً في ممارسات أعمالهم.

٢) عدم السماح للمصارف الإسلامية بإعادة جدولة ديونها على أساس التفاوض مرة أخرى بشأن معدل هامش ربح أعلى، مما يعطي لبعض العملاء التخلف عمداً عن السداد، بالإضافة إلى عدم السماح لها بإصدار شهادات دين شرعية قابلة للبيع في السوق المالية.

٣) طول أجل التمويل، حيث أن الأصول ذات الاستحقاق طويل الأجل تحصل على مخاطر أعلى مقارنة بالأصول ذات الاستحقاق قصير الأجل، وتعمل المصارف الإسلامية حالياً في تقديم تمويل قصير الأجل لسلع وخدمات حقيقية، نظراً لأن المخاطر التي تصاحبها أدنى نسبياً.

**٤-٢-١-٢- مخاطر السوق:**

تتضمن مخاطر تتعلق بأسعار السلع ومخاطر بأسعار الفائدة ومخاطر بأسعار الصرف، وسنأتي لشرحها على النحو التالي:

٤-٢-١-٢-١- مخاطر تتعلق بأسعار السلع: تكون نتيجة لتملك المصرف الإسلامي السلع أو الأصول حقيقة فقد يحتفظ المصرف بها بقصد إعادة بيعها أو تأجيرها، مما يعرضه لمخاطر انخفاض سعرها.

٤-٢-١-٢-٢- مخاطر تتعلق بأسعار الفائدة أو هامش الربح[٣]:

لا تواجه المصارف الإسلامية مخاطر تغير سعر الفائدة بصورة مباشرة نظراً لعدم تعاملها مع سعر الفائدة، إلا أنها تواجه هذه المخاطر بصورة غير مباشرة من خلال معدل العائد على عمليات البيع المؤجل والمعاملات القائمة على صيغ التأجير والذي أطلق عليه مخاطر السعر المرجعي. لذلك فإن أغلب المصارف الإسلامية تسترشد وتستخدم سعر الخصم في سوق لندن قصير الأجل، وهو السوق النقدي البريطاني كمقياس ومعيار في تسعير صيغها التمويلية.

٤-٢-١-٢-٣- مخاطر تتعلق بأسعار الصرف[٤]:

تتمثل مخاطر العملة في تحقق خسائر نتيجة للتغيرات الحاصلة في سعر صرف العملات نسبة إلى العملة الأجنبية المرجعية لدى المصرف، وتتضمن إنشاء مديونيات بالعملة الأجنبية وتحدث التباينات

---

(١) خان، طارق الله، أحمد، حبيب (٢٠٠٣)، إدارة المخاطر " تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية - المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، ط٣، ص ٣٠-٣١

(٢) شابرا محمد عمر خان طارق الله (٢٠٠٠) الرقابة والإشراف على المصارف الإسلامية المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، ص ٨٢.

(٣) شابرا، محمد عمر خان، طارق الله الرقابة والإشراف على المصارف الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص ٧٧.

(٤) حشاد، نبيل (٢٠٠٥)، دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية مركز بحوث دراسات مالية ومصرفية الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية الأردن، ص ٢٦.

في المكاسب بسبب ربط الإيرادات والنفقات بأسعار الصرف بواسطة مؤشرات، أو ربط قيم الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية وهو ما يتطلب التحوط ضد تقلبات أسعار العملات لتجنب الخسائر المحتملة.

**٤-٢-١-٣- مخاطر السيولة[١]:**

قد جرى العرف المصرفي على ضرورة احتفاظ المصارف التقليدية بجزء من مواردها على شكل نقود سائلة أو أصول يمكن تسييلها خلال فترة قصيرة، بهدف دعم إمكانيات كل مصرف في مواجهة حالات السحب الكبير من قبل أصحاب الودائع.

وبما أن المصارف الإسلامية ليس لها قانون خاص بها في بعض الدول التي تعمل فيها، فإنها تخضع لقانون المصرف المركزي والنسب التي يحددها، فإذا لم يحتفظ المصرف الإسلامي بنسب السيولة الكافية فقد يتعرض لمخاطر عديدة منها: توقفه عن مباشرة نشاطه والوفاء بالتزاماته، اهتزاز ثقة المتعاملين معه، مما يؤدي ذلك إلى إفلاسه من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن تعبئة الموارد المالية السائلة وتوجيهها إلى التمويل في المشروعات الاستثمارية المختلفة لأنه يعتبر العمود الفقري بالنسبة للمصارف الإسلامية وبالتالي فهي مطالبة بمعالجة فائض السيولة التي توجد لديها تجنباً لمخاطر عديدة من أهمها الإساءة إلى سمعة المصرف الإسلامي، إذ أن احتفاظه بفائض نقدي كبير قد يفهم على أنه لا يوجد لديه برنامج استثماري صحيح، مما يضيع عليه فرصة توظيف هذا الفائض، وبالتالي ضياع فرصة الحصول على الأرباح الممكنة، وهذا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية التي تحرم اكتناز الأموال وحجبها عن الاستثمار والتنمية. ويرى الباحث بأن خطر السيولة التي تواجهه المصارف الإسلامية يتمثل ببعدين هما: إما أن تواجه نقصاً في السيولة، أو فائضاً يزيد عن حاجتها، وبأن البعد الأخير هو الغالب في هذه المصارف، نظراً لاحتفاظها بمستوى عال من السيولة بسبب عدم وجود المسعف الأخير (المصرف المركزي). مما يحتم عليها أن توازن بين اعتبارات السيولة النقدية التي توفر لها القدرة على الوفاء بالتزاماتها، واعتبارات الربحية التي تتطلب تشغيل وتوظيف فائض السيولة الموجود لديها.

**٤-٢-٢- المخاطر غير المالية (مخاطر أعمال):**

هي تلك المخاطر التي يجب على المنظمة تحملها لأجل أداء النشاط الأساسي الذي تعمل به، وتتضمن المخاطر الآتية:

---

(١) عبد العال، رضوان محمد آليات التمويل في المصارف الإسلامية بين الضوابط الشرعية والمخاطر العملية. مرجع سبق ذكره، ص ٨٢-٩٦

**٤-٢-٢-١-المخاطر التشغيلية:**

يقصد بها المخاطر الناتجة عن ممارسة المصرف لأنشطته المختلفة التي ينتج عنها أنواعًا مختلفة من الأخطاء منها البشرية التي تكون بسبب عدم الكفاءة والتدريب على أساليب العمل، ومنها الفنية التي تحدث نتيجة لأعطاب أجهزة الحاسوب، أو أجهزة الاتصالات المختلفة، ومنها الأخطاء المتعلقة بالعمليات التي تحدث في المواصفات، وعدم الدقة عند تنفيذ العمليات[١].

وتعرف على أنها المخاطر التي تنجم عن أعمال موظفي المصرف ونظمه الداخلية وسياساته أساليب اتخاذ القرارات فيه، كما تنشأ هذه المخاطر بسبب الاختلال الوظيفي في نظم المعلومات وضعف إجراءات الرقابة والضبط الداخلي، وعدم الالتزام بتقارير الهيئات الشرعية في المصارف الإسلامية[٢] .

**٢-٢-٤- مخاطر الإزاحة التجارية:**

تنشأ من قيام بعض المصارف الإسلامية بسبب المنافسة التجارية في السوق المصرفية بتحويل خسائر المصارف إلى المالكين أو المساهمين في حالة وجودها أو أن يتخلى مالكي المصرف الإسلامي عن بعض أرباح أسهمهم لصالح المودعين، وذلك من أجل أن تبقى عائداتهم من ودائعهم ثابتة دون انخفاض حتى تحول دون قيام المودعين بسحب ودائعهم نتيجة العوائد المنخفضة.

**٤-٢-٢-٣- المخاطر القانونية:**

تسمى مخاطر عدم الالتزام، وهي المخاطر التي ترتبط بعدم وضع العقود المالية موضع التنفيذ أو التي ترتبط بالنظام الأساسي والتشريعات التي تحكم الالتزام بالعقود والصفقات، وتنشأ من عدم الالتزام بتعليمات المصرف المركزي إلى تعرض المصرف لعقوبات مادية ومعنوية، وقد يؤدي إلى تجميد بعض أنشطة المصرف مما يزيد من حدة المخاطر التي تواجهها المصارف الإسلامية، كما تأتي من عدم الالتزام بالمعايير الدولية التي تؤدي إلى عدم قبول المصرف من قبل المجموعة الدولية وتراجع التصنيف الائتماني للمصرف[٣].

**٤-٢-٢-٤ - المخاطر الشرعية:**

تنشأ هذه المخاطر عند شك المتعاملين في شرعية المعاملات المصرفية لتلك المصارف، وذلك عند وجود شك عند اعتقادهم بعد استقلالية الهيئة الشرعية أو وجود مصالح لأحد أعضاء الهيئة

---

(١) محمد، فضل عبد الكريم (٢٠٠٨) إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية. بحث منشور في الموقع :http www.Kantakji.org، ص ١٠

(٢) الشاهد، سمير (٢٠٠٥) المصارف الإسلامية ومتطلبات بازل وإدارة مخاطر التشغيل. مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد ٢٩٩، ص ٤٥

(٣) خان، طارق الله، أحمد حبيب. " - المرجع السابق، ص ٣٤

الشرعية مع المصرف، أو عدم التزام المصرف بالإجراءات الشرعية والخطوات الشرعية عند تنفيذ المعاملات[1].

**٤-٢-٣- المخاطر الأخرى: وتتضمن الأنواع التالية[2]:**

**٤-٢-٣-١- المخاطر السياسية:**

هي مخاطر غير تجارية، حيث تتعرض المصارف واستثماراتها ورؤوس أموالها إلى ظروف التقلبات أو الاضطرابات السياسية.

**٤-٢-٣-٢- مخاطر الركود:**

تنشأ هذه المخاطر من الانخفاض في مستوى النشاط الاقتصادي، والذي يقاس بمقدار انخفاض معدل نمو الناتج القومي الحقيقي لفترة تتجاوز سنتين متصلتين، ويترتب على ذلك انخفاض الطلب على التمويل المصرفي وانخفاض معدل أرباح المشروعات الاستثمارية مما يخفض قدرة العميل على السداد، ويؤدي إلى عدم الوفاء بالتزاماته تجاه المصرف.

**٤-٢-٣-٣- مخاطر التضخم:**

وهي المخاطر الناتجة عن ارتفاع المستوى العام للأسعار، ويؤدي التضخم إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود خاصة منها المستثمرة في أصل القرض وأيضا في الفوائد التي يحصل عليها، فالاستثمارات المالية ذات الدخل الثابت غير قادرة على مقاومة التضخم.

---

(١) عبد الله، محمد نور علي (٢٠٠٩)، تحليل مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق دون دار للنشر، ص ٤٥.

(٢) الجمل، جمال جويدان (٢٠٠٢) الأسواق المالية والنقدية دار صفاء، عمان، الأردن، ص ٢٥٠-٢٥٥.

## المبحث الثاني: صيغة المرابحة في ظل معايير المحاسبة الإسلامية

### مقدمة:

إن أنشطة المصارف الإسلامية تتركز في توظيف أموال مساهميه ومودعيه، والمتمثلة بشكل أساسي في الصيغ التمويلية، حيث تعتبر هذه الأنشطة (الصيغ) محور عملها والمصدر الأساسي لتحقيق إيراداتها وإيرادات مودعيه[1].

ونظراً لتعدد وتنوع صيغ التمويل المطبقة في المصارف الإسلامية وأهمية تطبيقها في الحياة الاقتصادية لما تقدمه من خدمات للأفراد والمنظمات المالية دفع بالقائمين على الصناعة المصرفية الإسلامية إلى إيجاد هيئة دولية تهتم بإعداد وإصدار معايير محاسبية تكفل عملية توحيد الممارسات المحاسبية ذات القياس والإثبات عند تطبيق تلك الصيغ في هذه المصارف مما يساعدها على إعداد قوائم مالية ذات معلومات مفيدة للأطراف المتعاملة مع المصرف تسهم في اتخاذ قراراتهم الرشيدة. ويأتي هذا المبحث ليتناول أهم صيغ التمويل في المصارف الإسلامية من حيث خصوصيتها التمويلية، ومن ثم ينتقل ليتناول صيغ عينة الدارسة في ظل المعايير المحاسبية الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية بهدف معرفة أثر تطبيق تلك الصيغ وفق المعايير المحاسبية على مستخدمي القوائم المالية للمصارف الإسلامية.

---

(١) حنفي عبد الغفار (٢٠٠٨) إدارة المصارف - السياسات المصرفية - تحليل القوائم المالية - الجوانب التنظيمية في البنوك التجارية والإسلامية " - الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص ١٠٥.

**١-الصيغ التمويلية القائمة على المديونية**

وهي صيغ التمويل ذات الهامش المعلوم أو المحدد سلفاً، حيث يأخذ الممول (المصرف الإسلامي) صفة المشتري أو صفة البائع أو المؤجر، لطالب التمويل (العميل) من خلال تداول السلع والأصول الثابتة من أهمها:

**- صيغة التمويل بالمرابحة:**

تقوم هذه الصيغة في المصرف الإسلامي على أحد الأشكال الشرعية لبيوع الأمانة في الفقه الإسلامي وهو بيع المرابحة، وهي نوع من أنواع البيوع الآجلة.

-مفهوم المرابحة: ويتمثل هذا البيع بشراء طرف ما سلعة ما بقصد إعادة بيعها إلى طرف أخر بثمن الشراء مع زيادة ربح معلوم متفق عليه بمبلغ مقطوع أو نسبة من الثمن الأول[١].

ولقد عرفها البعض بأنها البيع برأس المال وربح معلوم، وقد ثبتت مشروعيتها في القرآن الكريم بقوله تعالى: (وأحل الله البَيْعَ وَحَرَّمَ الرّبا)، وفي السنة بالحديث الذي أخرجه الإمام أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه من حديث عبادة بن الصامت بلفظ (الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلاً بمثل سواءً بسواءٍ يداً بيد)، فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد وبيع المرابحة داخل تحت قوله صلى الله عليه وسلم فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد[٢].

**١-٢-١-٢-أنواع المرابحة[٣]:**

**النوع الأول المرابحة البسيطة:** تعني بيع السلعة المملوكة للبائع (المصرف) وقت التفاوض والتعاقد عليها بتكلفتها التاريخية تشمل ثمن الشراء وأي مصاريف أخرى تتعلق باقتناء هذه السلعة مع اشتراط ربح ما سواء كان مبلغاً مقطوعاً أو نسبة من التكلفة.

**شروط المرابحة البسيطة:**

أ- تنحصر العلاقة بين طرفين اثنين هما: المصرف (البائع) والمشتري.

ب- لا يوجد فيها مواعدة وإنما يتم العقد مباشرة لأن المبيع في حوزة البائع وملكه، فالمبيع هنا موجود.

ج - المصرف يتخذ الملك طريقاً للربح.

---

(١) خوجة، عز الدين محمد (١٩٩٥) أدوات الاستثمار الإسلامي مجموعة الله البركة إدارة التطوير والبحوث، جدة، ط٢، ص ٢٧.

(٢) السرطاوي، فؤاد التمويل الإسلامي ودور القطاع الخاص مرجع سبق ذكره، ص ٢٣٥

(٣) طايل، مصطفى كمال السيد (١٩٩٩)، القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية مطابع غباشي طنطا، مصر، ص ٢٠٤ - ٢٠٥

د- المصرف تاجر حقيقي، فهو يمتلك السلعة وينتظر من يطلبها.

وبالتالي نجد أن بيع المرابحة البسيطة يمر بمرحلتين الأولى: امتلاك المصرف للسلعة وتعد هذه موجودات بغرض إعادة بيعها، والثانية: تحول العلاقة بين مشتري السلعة والمصرف فالعلاقة هنا دائن بمدين.

**النوع الثاني المرابحة المركبة (المصرفية):** تدعى بالمرابحة للأمر بالشراء، وصورتها أن يطلب طرف ما يسمى بالطالب أو الأمر بالشراء (العميل) من طرف آخر يسمى المأمور (المصرف) بأن يشتري له سلعة موصوفة أو معينة، وبعد الاتفاق بينهما يقوم المأمور بشراء هذه السلعة من طرف ثالث آخر، وبعد أن يملكها وتدخل في ضمانته، يقوم بعرض السلعة على الآمر بالشراء بحيث يتمكن هذا الأخير من الحصول على السلعة محددة المواصفات والثمن شريطة أن يكون الدفع مؤجلاً.

**شروط المرابحة للأمر بالشراء:**

أ. العلاقة فيه تتكون من أطراف ثلاثة هي: البائع، المصرف، المشتري.

ب. المبيع ليس في ملك المصرف الذي يطلب منه المشتري السلعة وإنما يعده المصرف بشرائها بناء على طلبه فالمبيع موصوف.

ت. يشتري المصرف السلعة لوجود الأمر بالشراء ولولا ذلك لم يكن للمصرف أي نية بالشراء.

ث- المصرف ليس تاجراً حقيقياً.

وإن الفرق الأساسي بين هذا النوع والنوع الأول هو ملكية السلعة المباعة للمصرف وقت التفاوض في النوع الأول، وعدم امتلاك السلعة وقت التفاوض بالنسبة للنوع الثاني.

**٣-١-٢-١- آلية تطبيق المرابحة للأمر بالشراء في المصارف الإسلامية** [١]:

يتم توظيف المرابحة للأمر بالشراء في حالة الإلزام بالوعد:

أ- أن يتقدم العميل إلى المصرف لشراء سلعة معينة بالمواصفات التي يحددها ويلتزم بشراء السلعة من المصرف بعد شراء المصرف لها.

ب- يتفق الطرفان على الثمن والربح وطريقة الدفع بالتقسيط وفق النظام الذي يعمل به المصرف ومن ثم يشتري المصرف السلعة بناء على طلب الأمر بالشراء.

ج- عرض السلعة على الآمر بالشراء والتأكد من مطابقتها للمواصفات المحددة حسب طلب.

د- للآمر بالشراء الحق في شراء السلعة أو عدم شرائها.

---

(١) هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (٢٠٠٥) معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية. الأحكام الفقهية لعمليات المرابحة للأمر بالشراء المنامة البحرين، ص ١٥١- ١٥٢

هـ-في حالة عدول الأمر بالشراء عن شراء السلعة تصبح السلعة في ملك المصرف، عرض السلعة للبيع لأي شخص يرغب بالشراء وبالتالي قد يحقق ربح أو خسارة.

**مخاطر المرابحة:**

يواجه التمويل بالمرابحة المخاطر التالية:

أ- المخاطر السوقية: في حالة المرابحة للأمر بالشراء قد ينكل العميل (المشتري) عن تنفيذ وعده بالشراء بعد شراء الممول (المصرف) للسلعة، مما يعرض المصرف مخاطر انخفاض السعر.

ب- المخاطر الائتمانية: وتتمثل بعدم وفاء العميل بسداد المستحقات المترتبة عليه، وبتأجيل السداد عمداً لعدم وجود عقوبات على التأخير، كما أنه هناك مخاطر الضمانات نتيجة لبيع الأصول المرتجعة بأدنى من سعر الشراء.

ج- المخاطر التشغيلية: تنشأ نتيجة أي أخطاء في عملية منح التمويل بناء على هذه الصيغة، كعدم الالتزام بكافة الأسس والضوابط الشرعية، وكمخاطر الجودة عند رفض العميل للسلعة لوجود عيوب بها.

**٢- الصيغ التمويلية من منظور معايير المحاسبة الإسلامية:**

**٢-١- التعريف بهيئة المعايير المحاسبية:**

في ظل الاتجاه العالمي نحو التوحيد أو التنسيق المحاسبي، كما يحدث بالنسبة لإصدار المعايير المحاسبية الدولية، وكما يحدث على المستوى الإقليمي بإصدار معايير خاصة للاتحاد الأوروبي، فإنه من الضروري أن تتفق هذه المصارف معاً على إعداد معايير محاسبية خاصة بها.

**٢-٢-١- دواعي الحاجة إلى معايير محاسبية في المصارف الإسلامية:**

لقد بينت الدراسات أن عدم اعتماد معايير تأخذ بها هذه المصارف له أثر سلبي على ثقة مستخدمي قوائمها المالية في المعلومات والبيانات التي تصدرها عنها، وأن لذلك انعكاساً سلبياً على التعامل معا، وبالتالي ترددهم على الإقدام على الاستثمار والإيداع فيها[١]. وإن الحاجة الملحة إلى إعداد معايير محاسبية تستوعب خصوصية هذه المصارف وتختلف عن تلك المطبقة في المصارف التقليدية، تنبثق من الأساليب التالية[٢]:

أ. تقوم المحاسبة على العائد في المصارف الإسلامية على أساس الأحكام الشرعية التي تتصل بكيفية قياس الربح من الاستثمارات، وكيفية قسمته بين المصرف بصفته مضارباً والمستثمرين بصفتهم أصحاب الأموال، بينما يتمثل العائد في المصارف التقليدية في الفائدة المحددة (المقاسة) سلفاً عند التعاقد.

ب. إن المعلومات المطلوب الإفصاح عنها في المصارف الإسلامية تختلف عن المعلومات التي تفصح عنها في المصارف التقليدية، خاصة فيما يتعلق بأصحاب حسابات الاستثمار الذين يمثلون المصدر الأكبر لموارد المصرف، إذ يتطلب الأمر تحديد نصيبهم من الربح، وبيان مدى قدرة المصرف في استثمار أموالهم التي إن قصّر أو أهمَل فيها تحمّل هو الخسائر، وتحوله من مضارب أمين إلى ضامن.

ت. إن المصارف الإسلامية اعتمدت في تطبيقاتها على آراء فقهية متعددة، تمثل جميعها مداخل صالحة للتطبيق، حيث اختار القائمون على مصرف أحد الآراء الفقهية كبديل عند تحديد المعالجات المحاسبية، مما نتج عن ذلك وجود معلومات محاسبية مختلفة عن عمليات متشابهة، مما يُصعّب عملية المقارنة بين أداء هذه المصارف.

---

(١) هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية. مرجع سبق ذكره، ص: د

(٢) عمر، محمد عبد الحليم، (١٩٩٧). الحاجة إلى إعداد معايير محاسبية خاصة بالبنوك الإسلامية، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية. المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي، جدة، العدد الرابع، ص٣٩-٤٣.

**٢-٢-المعايير المحاسبية ذات الصلة بالصيغ التمويلية:**

إن الاهتمام المتزايد الذي تحظى به المصارف الإسلامية، ليس فقط على صعيد الدول الإسلامية، بل امتد عدد من الدول الغربية التي أنشأت فروعاً للمعاملات الإسلامية في مصارفها، ومن هنا جاء اهتمام المعنيين بهذه الصناعة بتوفير جميع عناصر النجاح لها، والابتعاد بها عن مرتكزات العمل المصرفي التقليدي، مما جعلهم يحرصون على إرساء قواعد ومبادئ تنظيم عملها، وخاصة فيما يتعلق بالمعايير المحاسبية التي تعمل على تأصيل المعاملات والتطبيقات الخاصة بالأنشطة المالية لهذه المصارف، ولقد قامت الهيئة بإعداد دراسة ميدانية في عام ١٩٩٦ عن تطبيق الصيغ التمويلية والمعالجات المحاسبية المطبقة لدى المصارف الإسلامية، وذلك من خلال استبانة وزعت على عدد من المصارف في بلدان مختلفة ومنها: مصرف البحرين الإسلامي في البحرين، مصرف فيصل الإسلامي في البحرين، مصرف التضامن الإسلامي في السودان، مصرف درمان الوطني في السودان، مصرف فيصل الإسلامي المصري في مصر، مصرف قطر الإسلامي، بيت التمويل المصري السعودي..، ولقد ظهرت النتائج التالية فيما يخص صيغة المرابحة نلخّصها كما يلي[١]:

**الأهمية النسبية للصيغة**: تعتبر من أكثر الصيغ التمويلية المستخدمة، وتختلف نسبة عملياتها بين مصرف لآخر، ففي بعض المصارف لا تقل هذه النسبة عن ٩٢٪ من إجمالي الاستثمارات، وفي مصارف أُخرى تصل هذه النسبة إلى ٤٣٪.

**المعالجات المحاسبية للصيغة**:

- اختلاف قياس وإثبات عمليات الصيغة بين مصرف لآخر.
- اختلاف طرق عرضها والإفصاح عنها.
- تُستخدم عدة طرق لإثبات الإيرادات، فبعض المصارف تعترف بتحققها على أساس الاستحقاق وذلك عند نقطة البيع (أي إبرام العقد أو تسلم البضاعة) أو عند استحقاق القسط، وبعضها الآخر يعترف بتحقق الإيرادات على الأساس النقدي وذلك عند تسلم جميع الأقساط.

---

(١) هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص١٥٤-١٥٥، ١٧٨-١٧٩، ٢٠٥-٢٠٦، ٢٥٩، ٣٠٠-٣٠٥، ٣٥٩.

**٢-٢-١- القياس والإثبات المحاسبي لعمليات المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء وفق المعيار المحاسبي:**

**٢-٢-١-١- قياس قيمة عمليات المرابحة بعد اقتنائها:** مَيَز المعيار عند القياس بين حالتي الإلزام وعد الإلزام:

**-في حالة كان الوعد ملزماً:** يتم قياس الموجودات بالتكلفة التاريخية لأنه لا يتوقع أن يحصل المصرف على قيمة أقل من تكلفة الموجودات عند بيعه مما يحول المعاملة من بيع مرابحة إلى بيع وضيعة، وبالتالي استخدام خاصية أُخرى غير التكلفة التاريخية، كسعر البيع الجاري لقياس هذه الموجودات قد لا يكون أكثر ملائمة وموثوقية لمستخدمي القوائم المالية.

**-في حالة كان الوعد غير ملزماً:** فإن المصرف قد يواجه مخاطر عدم إمكانية بيع السلعة التي عدل العميل عن شرائها بمبلغ يغطي أو يفوق التكلفة التي تحملها، وهذا يعني أن استخدام التكلفة التاريخية لقياس هذه الموجودات قد لا يعطي معلومات ملائمة لمستخدمي القوائم المالية. وبالتالي قاس المعيار قيمة الموجودات بالقيمة النقدية المتوقع تحقيقها وذلك بتخفيض هذه القيمة بمخصص هبوط، مما يعطي معلومات ملائمة لمستخدمي القوائم المالية.

**٢-٢-١-٢- قياس ذمم المرابحات:**

قاسها المعيار بصافي القيمة النقدية المتوقع في نهاية الفترة المالية، أي مبلغ الدين المطلوب للعملاء في نهاية الفترة المالية مخصوماً منه مخصص للديون في تحصيلها، مما يؤدي ذلك إلى تطبيق مفهومي الإظهار العادل ومقابلة الإيرادات بالمصروفات اللذين نص عليهما بيان المفاهيم، وكما أنه يؤدي إلى تقديم معلومات أكثر ملائمة في القوائم المالية.

### ٢-٢-١-٣- إثبات أرباح المرابحة:

**الجدول رقم (٥) يبين البدائل المحاسبية المتعلقة بأرباح بيع المرابحة المؤجل الذي يدفع دفعة واحدة أو الذي يدفع على أقساط خلال فترات مالية مستقبلية[١] :**

| البيع المؤجل الذي يُدفع دفعة واحدة | البيع المؤجل الذي يُدفع على أقساط |
|---|---|
| ١- إثبات الأرباح عند البيع ليظهر في الفترة الحالية.<br>٢- إثبات الأرباح عند تسلُّم النقدية ليظهر أثرها في الفترة الحالية.<br>٣- توزيع الأرباح على الفترات المالية للعملية. | ١- إثبات الأرباح عند بيع البضاعة.<br>٢- إثبات الأرباح عند استحقاق القسط.<br>٣- إثبات الأرباح عند تسلُّم القسط.<br>٤- إثبات الأرباح عند تسلُّم جميع الأقساط<br>٥- إثبات الأرباح عند استرداد التكلفة. |

وسواء كان البيع خلال الفترة الحالية أم خلال فترات تالية يتم إثبات الإيرادات وتكلفة البضاعة المباعة عند إبرام عقد البيع شريطة تأجيل الأرباح، ويجب حسم الأرباح المؤجلة من ذمم المرابحات في قائمة المركز المالي.

إن توزيع أرباح البيع المؤجل على الفترات المالية لعملية البيع يعطي معلومات موثوقاً بها بدرجة عالية وأكثر ملائمة لمستخدمي القوائم المالية. كما انه يؤدي إلى مقابلة الإيرادات بالمصروفات ويسمح لأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة بتسلم أرباح العمليات التابعة للفترة التي يكون لديهم فيها علاقة تعاقدية مع المصرف بالرغم من أن هذه العمليات لا تكون قد صُفّيت بالكامل، كما أنه لا يتحمل أصحاب حساب الاستثمار المطلقة الخسارة التابعة لهذه العمليات التي قد تحدث في فترة مستقبلية تكون علاقتهم التعاقدية مع المصرف قد انتهيت، إلا أنهم يتحملون في المقابل خسارة السنوات التي يتم إثباتها في فترة تعاقدهم مع المصرف.

وأننا نجد بأن ملكية المصرف للثمن تستقر بالقبض كأثر من آثار البيع، وكون المصرف لم يقبض الثمن بعد فهو قد يتعرض لمخاطر عدم التحصيل مستقبلاً، وهذا يقتضي تأجيل الاعتراف بالأرباح لحين التحصيل، وتعليق ما يقابل الأقساط غير المدفوعة، حيث إثبات الإيراد عند إتمام العقد تجاوز لمبدأ النضوض الذي يؤكد على إثبات الإيراد عند التحصيل فقط، إلا أنه يمكن التجاوز عن ذلك لعمليات المرابحة التي تبدأ وتنتهي خلال العام. أما تأجيل الإيراد لحين انتهاء عمليات المرابحة فهو منتهى الحيطة والحذر، مما يحرم المستثمرين من الإيرادات المتولدة عن استثمار أموالهم خاصة إذا سحبوها، وقد جاء في ندوة البركة الحادية عشرة بأنه يجوز توزيع ربح المعاملات الآجلة على

---

(١) هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع مسبق، المعيار المحاسبي للمرابحة والمرابحة للآمر بالشراء رقم (٢)، ص ١٥٨.

طيلة فترة الأجل، سواء تم الاتفاق على تسديد العوض في نهاية الأجل أو على أقساط، وذلك لأن الربح مرتبط بثمن البيع، وناشئ عن تأجيل ذلك الثمن، فيجري على الربح ما يجري على الثمن المؤجل في أثنائها يحصل على نسبة من الربح تتفق مع مقدار مبلغه ومدة استثماره.

## الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية على بنك سورية الدولي الإسلامي

### المبحث الاول: نبذة عن بنك الدراسة

### المبحث الثاني: آلية تطبيق الدراسة

### المبحث الثالث: دراسة متغيرات الدراسة واختبار الفرضيات

## المبحث الاول: نبذة عن بنك سورية الدولي الإسلامي:

تأسس بنك سورية الدولي الإسلامي على صيغة شركة سورية مساهمة مغفلة عامة برأس مال بلغ خمس مليارات ليرة سورية، وبدأ بتقديم أعماله المصرفية بعد افتتاح فرعين في الربع الثالث من العام ٢٠٠٧ ثم بدأ خطة التوسع والانتشار، وقام البنك بزيادة رأسماله على عدة مراحل ليصل إلى ١٥ مليار ليرة سورية منتصف العام ٢٠١٩، وبذلك يكون أول بنك إسلامي في سورية يحقق متطلبات القانون رقم ٣ للعام ٢٠١٠ القاضي برفع الحد الأدنى لرأسمال المصارف الإسلامية إلى ١٥ مليار ليرة سورية.

يعد البنك من أكبر البنوك السورية الخاصة من حيث عدد المساهمين الذي وصل إلى ١٢,١٣٨ مساهماً ومن أهم غاياته العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية ومنح الاستثمارات والتمويلات القائمة على غير أساس الفائدة، والمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية إضافة إلى تحقيق نمو متصاعد في الربحية ومعدلات العائد على حقوق المساهمين، ويخضع البنك للتعليمات والقوانين الصادرة عن الجهات الإشرافية المتمثلة بمصرف سورية المركزي وهيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وهيئة الأوراق والأسواق المالية ووزارتي المالية والتجارة الداخلية ويتم التأكد بشكل دوري من توافق تعليمات العمل مع كافة التعاميم والقرارات والقوانين الصادرة عن الجهات الإشرافية. بدأ بنك سورية الدولي الإسلامي بممارسة أعماله المصرفية عبر إطلاق حزمة من الخدمات الأساسية للعملاء كقبول الودائع وخدمات الحسابات وخدمة السحب النقدي من الصرافات الآلية عبر البطاقة الإلكترونية ومن ثم توالى إطلاق المزيد من المنتجات خلال مسيرة البنك حتى استطاع جذب شريحة واسعة من الزبائن أسست القاعدة عملة صلبة اعتمد عليها المصرف في تسويق خدماته وتحقيق الإيرادات المتزايدة منها وفي نهاية العام ٢٠٢٣ وبعد مسيرة التطوير وطرح المزيد من المنتجات امتلك البنك العديد من الخدمات التي يقدمها من خلال مركزه الرئيسي وفروعه ومكاتبه والتي بلغ عددها ٢٢ فرعاً ومكتبين، نذكر أهمها:

١- خدمات التمويل التجاري: المرابحة–الاستصناع–السلم–المضاربة–الاجارة.
٢- خدمات التمويل الشخصي وحسابات الاستثمار والادخار.
٣- الخدمات الالكترونية وصناديق الامانات.

تشكلت هيئة الرقابة الشرعية في البنك بناء على القرارات الناظمة لعمل البنوك الإسلامية في سورية منها المرسوم التشريعي رقم ٣٥ الصادر عام ٢٠٠٥ والذي نص على ضرورة وجود هيئة رقابة شرعية تقوم بمراقبة أعمال البنك وهي المسؤولة عن الفتاوى الشرعية لإقرار العقود وصياغتها

كما أنها تبدي الرأي الشرعي وتجتهد معتمدة على الأصول الشرعية مع مراعاة الاحتياجات المعاصرة، وتقوم بمراجعة الاتفاقيات التي يحتاجها البنك في معاملاته مع الجهات والمؤسسات كافة. إضافة إلى وضع معايير ضبط العمل المصرفي وإبداء الرأي في بعض المسائل التي تعرض عليها من دوائر البنك المعنية، وهي الجهة الوحيدة المخولة بالإعلان للجمهور بأن البنك ملتزم بالأحكام الشرعية.

وقد جرى اعداد البيانات المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية المحددة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للبنك، ووفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في الأمور التي لم تغطها معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وذلك بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية، ووفقاً للقوانين السورية وتعليمات وقرارات مجلس النقد والتسليف، أما من ناحية المعالجة المحاسبية لعمليات المرابحة للآمر بالشراء فقد تبين من واقع الايضاحات المالية [1]:

**١-ذمم البيوع المؤجلة**

عقود المرابحة: هي عقد يبيع المصرف بموجبه أصلاً أو سلعة سبق له شراؤها وحيازتها بناءً على وعد المتعامل الملتزم بشرائها بشروط معينة وفقاً لسياسة المصرف التي تعتمد على الإلزام بالوعد. وذلك مقابل ثمن يتكون من التكلفة وهامش الربح متفق عليه على أن يقوم العميل بدفع هامش جدية يعتبره المصرف دفعة مقدمة من قيمة الأصل أو السلعة في حال تمت المرابحة مع العميل.

عند إبرام عقود المرابحة فإن البنك يقوم بتطبيق مبدأ الالتزام في الوعد في المرابحة للآمر بالشراء في حال عدم تطبيقه خيار الشرط وفق قرار مجلس النقد والتسليف رقم ٥٢٠ من / ب ٤ تاريخ ٢٧ أيار ٢٠٠٩ في حال وجود هامش جدية يعتبر هذا المبلغ التزاماً على البنك ويمثل مبلغاً برسم الأمانة ففي حال نكول العميل يؤخذ من هامش الجدية مقدار الضرر الفعلي الذي لحق بالبنك وفي حال نقص أو عدم وجود هامش أو ضمانات أخرى يسجل الفرق الناتج عن الضرر ذمماً على العميل وذلك في حال كان الوعد بالشراء ملزماً.

**٢-قياس قيمة موجودات المرابحة للآمر بالشراء بعد اقتنائها:**

يتم قياسها بالتكلفة التاريخية بعد خصم مخصص المبالغ المشكوك بتحصيلها في حالة الوعد بالإلزام وذلك عند وجود مؤشرات تدني في قيمتها.

---

١ ) التقارير المالية لأعوام الدراسة، الايضاح رقم/٢/ ص ١٣.

**٢-اثبات ذمم المرابحة**

يتم قياسها بإجمالي قيمتها الاصلية ناقصاً هامش الجدية المقبوض على حساب هذه العملية وبعد استبعاد الايرادات المؤجلة الخاصة بالسنوات اللاحقة وبعد خصم مخصص الخسائر الائتمانية يتم تقديره بمراجعة تفصيلية من قبل إدارة المصرف وفقاً لقرارات مجلس النقد والتسليف.

**٣-اثبات ايراد المرابحة**

يتم اثبات إيرادات البيوع المؤجلة التي يسدد ثمنها دفعة واحدة تستحق بعد الفترة المالية الحالية أو يسدد ثمنه على أقساط (طريقة القسط المتناقص) تدفع على فترات مالية متعددة لاحقة بتوزيعها على الفترات المالية المستقبلية لفترة الأجل بحيث يخصص لكل فترة مالية نصيبها من الأرباح لا يدرج الدخل المستحق المتعلق بالديون المتأخر عن سدادها والمصنفة ضمن المرحلة الثالثة من مراحل التصنيف الائتماني حسب المعيار رقم (٣٠) إنما يتم تحويله إلى الأرباح المعلقة، وفي حالة وجود ذمم أو أنشطة تمويلية متعثرة وعند عدم التأكد من استرداد تلك الإيرادات يتم تعليقها وفقاً لتعليمات مجلس النقد والتسليف وتعليمات مصرف سورية المركزي.

ويوزع حجم الاستثمار والتمويل في صيغ التمويل الاسلامية لدى بنك سورية الدولي الاسلامي على النحو الاتي:

**الجدول رقم (٦) حجم الاستثمار والتمويل في صيغ التمويل الاسلامية لدى البنك المدروس خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٣(مليار الليرات):**

| البيان / السنة | ٢٠٢٠ | ٢٠٢١ | ٢٠٢٢ | ٢٠٢٣ |
|---|---|---|---|---|
| **اجمالي المرابحات** | ٦٥٧ | ١٠٥٢ | ١٢٧٣ | ١٩٨٨ |
| **بيع اجل** | ٠,٧٣ | ٠,٦٥ | ٠,٤٤ | ٠,٢٣ |
| **اجارة الخدمات** | - | ٠,٤ | - | ٢,٥٦ |
| **بطاقة الائتمان** | - | ٠,٠٠٢ | ٠,٠٧ | ١,٨٠ |
| **اجمالي الصيغ** | **٦٥٧,٧٣** | **١٠٥٣** | **١٢٧٣,٢** | **١٩٩٢,٢** |

**الجدول تم اعداده بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة للمصرف.**

من الجدول السابق نلاحظ توزع حجم الاستثمار والتمويل بشكل اساسي وكبير جداً في صيغة المرابحة، ولا بد من توضيح ذلك الحجم من خلال نسبة كل بند الى اجمالي حجم الاستثمار والتمويل في هذه الصيغ لدى بنك سورية الدولي الاسلامي كما هو الجدول الاتي:

**الجدول رقم (٧) نسبة الاستثمار والتمويل في صيغ التمويل الاسلامية لدى البنك المدروس خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٣ (مليار الليرات):**

| البيان / السنة | ٢٠٢٠ | ٢٠٢١ | ٢٠٢٢ | ٢٠٢٣ | المتوسط |
|---|---|---|---|---|---|
| **اجمالي المرابحات** | ٠,٩٩٨ | ٠,٩٩٩ | ٠,٩٩٦ | ٠,٩٩٨ | ٠,٩٩٨ |
| **بيع اجل** | ٠,٠٠١ | ٠,٠٠٠٦ | ٠,٠٠٠٣ | ٠,٠٠٠١ | ٠,٠٠٠٥ |
| **اجارة الخدمات** | - | ٠,٠٠٠٤ | - | ٠,٠٠١ | ٠,٠٠٠٤ |
| **بطاقة الائتمان** | - | - | ٠,٠٠٠١ | ٠,٠٠١ | ٠,٠٠٠٢ |

**الجدول من اعداد الباحث.**

من الجدول السابق نلاحظ ان اجمالي المرابحات لدى البنك تشكل الوزن النسبي الاكبر من اجمالي الصيغ، وان نسبتها تزايدت خلال عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ ولكنها تناقصت في عام ٢٠٢٣ وقد بلغ المتوسط ٠,٩٩٨ خلال فترة الدراسة، كما نلاحظ ان البيع الاجل يشكل الوزن النسبي الثاني من اجمالي الصيغ بعد صيغة المرابحة وان نسبتها تزايدت خلال عام ٢٠٢٣ وبلغ المتوسط ٠,٠٠٠٥ لفترة الدراسة.

## ٢- آلية تطبيق الدراسة:

يعتبر التحليل باستخدام المؤشرات المالية من أكثر أساليب التحليل شيوعاً وأهمية لما يوفر هذا الأسلوب من مؤشرات تعكس اتجاهات تطور الأداء المالي لدى بنك الدراسة، وتصف بدقة جوانب القوة والضعف في هذا الأداء، ولذلك أعتمد الباحث على هذا الأسلوب بدراسة وتحليل أهم هذه المؤشرات المستخدمة في مجالي السيولة والربحية التي تخدم الدراسة التطبيقية وهي:

٢-١- بالنسبة لمؤشرات قياس مستوى السيولة استخدم الباحث مؤشرين كمتغيرات تابعة هما:

٢-١-١- نسبة الرصيد النقدي.

٢-١-٢- نسبة السيولة السائلة.

وذلك بهدف دراسة وتحليل سيولة بنك سورية الدولي الاسلامي، وللكشف عن جوانب القوة والضعف في هذا المجال.

٢-٢- بالنسبة لمؤشرات قياس مستوى الربحية فقد استخدم الباحث مؤشرين كمتغيرات تابعة هما:

٢-٢-١- معدل العائد على الأصول.

٢-٢-٢- معدل العائد على حقوق الملكية.

وبهدف دراسة وتحليل ربحية بنك سورية الدولي الاسلامي، وأيضاً للكشف عن نقاط القوة والضعف في هذا المجال.

٢-٣- كما تم دراسة وتحليل حجم التمويل وإيراداته كمتغيرات مستقلة والمتمثلة في:

٢-٣-١- حجم وإيرادات التمويل بصيغة المرابحة للآمر بالشراء.

وبهدف دراسة وتحليل حجم التمويل لهذه الصيغة، ولمعرفة مدى قدرة البنك على توظيف موارده المالية والإيرادات المتولدة عنها.

وبعد ذلك تم اجراء دراسة علاقة الارتباط بين إيرادات التمويل بصيغة المرابحة للآمر بالشراء ومستوى السيولة المتمثل بنسب الرصيد النقدي والسيولة السائلة، ومن ثم اختبار درجة تأثير هذه العلاقة (المتغيرات المستقلة والتابعة) لإثبات أو نفي صحة فرضيات البحث من خلال إجراء تحليل إحصائي وفق برمجيات الاكسل (Microsoft Office) مستخدماً أسلوب الانحدار الخطي البسيط خلال الفترة الممتدة من العام ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٣، وبعد ذلك قام الباحث بدراسة علاقة الارتباط بين إيرادات التمويل بصيغة المرابحة للآمر بالشراء ومستوى الربحية المتمثل بمعدل العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، ومن ثم اختبار درجة تأثير هذه العلاقة لإثبات أو نفي صحة فرضيات البحث.

## المبحث الثالث: دراسة وتحليل متغيرات الدراسة واختبار الفرضيات

### ١-دراسة وتحليل المؤشرات في مجال قياس السيولة

#### ١-١-نسبة الرصيد النقدي

**الجدول رقم (٨) نسبة (مؤشر) الرصيد النقدي في بنك سورية الدولي الاسلامي خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٣ (مليار ليرة):**

| البيان | ٢٠٢٠ | ٢٠٢١ | ٢٠٢٢ | ٢٠٢٣ | المتوسط |
|---|---|---|---|---|---|
| الرصيد النقدي (١) | ٥٥٠ | ١٢٢٤ | ١٣٠٠ | ٤٤٦٦ | |
| اجمالي الودائع (٢) | ٥٦٣ | ١٢٢٥ | ١٢٢٢ | ٢٤٨١ | |
| المؤشر | ٠,٩٧ | ٠,٩٩ | ١٠٦ | ١٨٠ | ١٢١ |

**الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة للمصرف.**

من الجدول السابق نلاحظ ان نسبة الرصيد النقدي تزايدت خلال الفترة المدروسة حيث كان معدل النمو على التوالي (٢٪ , ٦٪ , ٧٣٪) مما يدل على وجود فائض كبير وقد تركز هذا التزايد في زيادة الارصدة النقدية بشكل اكبر من زيادة التسهيلات الائتمانية والاستثمارات بسبب عدم قدرة العملاء على السداد في بيئة اقتصادية معقدة وايضاً صعوبة في تحصيل الديون بمعنى ان هناك سيولة نقدية عاطلة عن الاستثمار، في ظل ارتفاع الودائع بالقيمة الاسمية (تضخم وهروب للعملة الصعبة) وتقييد حركة راس المال بسبب العقوبات الاقتصادية التي تمنع البنك من تصدير هذه السيولة الفائضة خارج سورية وخاصة في عام ٢٠٢٣ كانت هنا القفزة الكبيرة لسعر صرف الدولار الامريكي مقابل الليرة السورية حسب نشرة مصرف سورية المركزي ٢٠٢٢-١٢-٣١ : ٣٠١٥ ليرة سورية وفي عام ٢٠٢٣-١٢-٣١ : ١٢٥٦٢ ليرة سورية، بالإضافة الى الانكماش الذي اصاب كافة انشطة البنك الاستثمارية وبالتالي زيادة الارصدة النقدية.

١ ) تتمثل بالنقد لدى المصرف والأرصدة النقدية لدى المركزي ماعدا الاحتياطي القانوني، بالإضافة إلى لأرصدة المستحقة على المصارف الأخرى، وينزل الأرصدة مقيدة السحب نتيجة العقوبات

٢ ) تتمثل بودائع العملاء (حسابات جارية) وودائع الاستثمار (حسابات توفير وودائع الاستثمارية)، بإضافة إلى الأرصدة (ودائع) المستحقة للمصارف الأخرى.

### ١-١-نسبة السيولة السائلة

**الجدول رقم (٩) نسبة (مؤشر) السيولة السائلة في بنك سورية الدولي الاسلامي خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٣ (مليار ليرة):**

| البيان | ٢٠٢٠ | ٢٠٢١ | ٢٠٢٢ | ٢٠٢٣ | المتوسط |
|---|---|---|---|---|---|
| اصول نقدية وشبه نقدية (١) | ٥٥٧ | ١٢٤٢ | ١٤٠٠ | ٤٥٣٧ | |
| اجمالي الودائع | ٥٦٣ | ١٢٢٥ | ١٢٢٢ | ٢٤٨١ | |
| المؤشر | ٠,٩٨ | ١٠١ | ١١٤ | ١٨٢ | ١٢٤ |

**الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة للمصرف.**

من الجدول السابق نلاحظ ان نسبة السيولة السائلة خلال الفترة المدروسة قد ارتفعت حتى وصلت ما يقارب ١٨٢٪ الا ان هذا الارتفاع لم يكن مجدي مقارنة مع ارتفاع نسبة الرصيد النقدي بالرغم من اضافة المرابحات قصيرة الاجل والاوراق المالية القابلة للتداول الى بسط النسبة مما يدل على انها غير فعالة في زيادة مستوى سيولة البنك، مما يعني ان سبب الزيادة هو زيادة الارصدة النقدية (النقدية لدى البنك والارصدة النقدية لدى البنوك الاخرى) لدى البنك، كما نلاحظ انخفاض حجم الموجودات المتاحة للبيع انخفض خلال الفترة المدروسة.

## ٢- دراسة وتحليل المؤشرات في مجال قياس الربحية:

### ٢-١-معدل العائد على الأصول:

**الجدول رقم (١٠) نسبة (مؤشر) العائد على الاصول في بنك سورية الدولي الاسلامي خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٣ (مليار ليرة):**

| البيان | ٢٠٢٠ | ٢٠٢١ | ٢٠٢٢ | ٢٠٢٣ | المتوسط |
|---|---|---|---|---|---|
| صافي الربح بعد الضريبة | ٥٠ | ٩٢ | ٣٢ | ٤٩٧ | |
| اجمالي الأصول | ١٣٢٩ | ٢٥٤٥ | ٢٨١٠ | ٧٨٩٣ | |
| المؤشر | ٠,٠٣٧ | ٠,٠٣٦ | ٠,٠١٥ | ٠,٠٦٣ | ٤ |

**الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة للمصرف.**

من الجدول السابق نلاحظ ان معدل النمو السنوي للأرباح الصافية خلال الفترة المدروسة بلغ على النحو الاتي: (٨٥٪ , ٦٥-% , ١١٤٠٪)، حيث نجد بان معدل العائد على الاصول في عام ٢٠٢٠ لم يختلف كثيراً عما كان عليه في عام ٢٠٢١ بالرغم من ارتفاع الارباح الصافية بشكل كبير وبعدل ٨٥٪ والسبب يعود الى زيادة مماثلة حصلت في مقام النسبة بمعنى ان هناك زيادة في اجمالي

١ ) تتمثل بالأرصدة النقدية السابقة مضافاً إليها الأرصدة شبه النقدية (المرابحات قصيرة الآجل ٣ أشهر و٦ أشهر والأوراق المالية القابلة للتداول من ضمنها الصكوك المالية)

الاصول ومنها زيادة الاصول النقدية في ذلك العام، كما نلاحظ في عام ٢٠٢٢ تراجع معدل العائد على الاصول بشكل واضح وبعدل ما يقارب ٢,٥٪ نتيجة لانخفاض الارباح الصافية بمعدل نمو ٦٥-% وذلك بسبب زيادة ذمم البيوع المؤجلة وارصدة الانشطة التمويلية بما يقارب ١٠٨ مليار وزيادة مصروف مخصص خسائر ائتمانية متوقعة لذمم البيوع المؤجلة وأرصدة الانشطة التمويلية بما يقارب ٥٠ مليار وايضاً زيادة رواتب وعلاوات موظفين بمعدل نمو ٩١٪ وبقيمة ١٢,٤ مليار، وفي عام ٢٠٢٣ تزايد معدل العائد على الاصول بشكل كبير بمعدل نمو ٤٤٨٪ مما يدل على اتباع المصرف سياسية ائتمانية توسعية وارتفاع الارباح الصافية بمعدل نمو يقارب ١١٤٠٪ وذلك بسبب زيادة الارباح المدورة الغير محققة بمعدل نمو ٤٢٥٪ حيث بلغت في عام ٢٠٢٢: ١٠٨ مليار وفي عام ٢٠٢٣ : ٥٦٨ مليار وهذه الارباح نتجت عن اعادة تقييم مركز القطع البنيوي وتعتبر غير محققة لأنها لم تتحقق بشكل فعلي من خلال عمليات تجارية او استثمارية، اي انها نتجت عن عملية محاسبية لتقييم اصول معينة بناءً على تغيرات اسعار الصرف التي حدثت في نفس العام .

### ٢-٢- معدل العائد على حقوق الملكية:

**الجدول رقم (١١) نسبة (مؤشر) العائد على حقوق الملكية في بنك سورية الدولي الاسلامي خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٣ (مليار ليرة):**

| البيان | ٢٠٢٠ | ٢٠٢١ | ٢٠٢٢ | ٢٠٢٣ | المتوسط |
|---|---|---|---|---|---|
| صافي الربح بعد الضريبة | ٥٠ | ٩٢ | ٣٢ | ٤٩٧ | |
| اجمالي حقوق الملكية | ٨٥ | ١٧٨ | ٢١٠ | ٧١٠ | |
| المؤشر | ٠,٥٨٨ | ٠,٥١٨ | ٠,١٥٣ | ٠,٧٠ | ٤٩ |

**الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة للمصرف.**

نلاحظ من الجدول بأن معدل النمو السنوي لهذا العائد قد بلغ خلال الفترة المدروسة على النحو التالي: (١٢-% , ٧٠-% , ٣٥٦٪) حيث نلاحظ انخفاض معدل النمو في عام ٢٠٢١و ٢٠٢٢ بالرغم من تزايد حقوق المساهمين والسبب في ذلك انخفاض معدل العائد على الاصول المتأثرة بالانخفاض الحاصل في الارباح الصافية نظراً للأسباب التي تم ذكرها سابقاً، وفي عام ٢٠٢٣ بلغ معدل النمو ٣٥٦٪ وذلك بسبب زيادة الارباح المدورة الغير محققة بمعدل نمو ٤٢٥٪ حيث بلغت في عام ٢٠٢٢: ١٠٨ مليار وفي عام ٢٠٢٣: ٥٦٨ مليار حسب ما ذكرنا سابقاً.

### ٣- دراسة وتحليل صيغ المرابحة للآمر بالشراء:

**الجدول رقم (١٢) حجم وايرادات صيغة المرابحة في بنك سورية الدولي الاسلامي خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٣ (مليار ليرة):**

| البيان | ٢٠٢٠ | ٢٠٢١ | ٢٠٢٢ | ٢٠٢٣ |
|---|---|---|---|---|
| ذمم مرابحات | ٦٥١ | ١٠٣٩ | ١١٨١ | ١٩٢٢ |
| موجودات بغرض المرابحة | ٠,٢ | - | - | - |
| مرابحة لدى المصارف الأخرى | ٦ | ١٣ | ٩٢ | ٦٦ |
| اجمالي المرابحات | ٦٥٧ | ١٠٥٢ | ١٢٧٣ | ١٩٨٨ |
| اجمالي ايرادات المرابحات | ٤٠ | ٩٥ | ٩٧ | ١٤١ |

**الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة للمصرف.**

يتضح لنا من الجدول السابق بان حجم التمويل بالمرابحة قد تزايد بمعدل نمو ٦٠٪ في عام ٢٠٢١ واستمر هذا التزايد بمعدل ٢١٪ في عام ٢٠٢٢ وفي عام ٢٠٢٣ قفز بمعدل ٥٦٪ مما يدل على اتباع البنك سياسة ائتمانية سلعية توسعية لصيغة المرابحة كأداة تمويل رئيسية ضمن أنشطته التشغيلية.

كما يتضح تزايد اجمالي ايراد المرابحة بمعدل نمو ١٣٩٪ في عام ٢٠٢١ بينما كان النمو هامشياً في عام ٢٠٢٢ بمعدل نمو ٢٪ ليعود الى الارتفاع حيث بلغ معدل النمو ٤٥٪ في عام ٢٠٢٣ وهذا يعكس اثراً مباشراً للزيادة في التمويل لكن التفاوت بين النمو في حجم التمويل والنمو في حجم الإيرادات قد يدل على تباين في تسعير العقود او آجال التحصيل.

### ٤-اختبار الفرضيات:

٤-١-هناك تأثير ذو دلالة لتطبيق صيغة التمويل بالمرابحة للأمر بالشراء وفق المعيار المحاسبي رقم (٢٨) في مؤشرات السيولة للمصرف. حيث تتفرع حسب المؤشرات المدروسة:

٤-١-١- هناك تأثير ذو دلالة لتطبيق صيغة التمويل بالمرابحة وفق المعيار المحاسبي رقم (٢٨) في نسبة الرصيد النقدي.

دراسة طبيعة العلاقة بين إيرادات صيغة التمويل بالمرابحة للآمر بالشراء ونسبة الرصيد النقدي يظهر الجدول علاقة الارتباط بين إيرادات صيغة المرابحة ونسبة الرصيد النقدي على النحو الآتي:

**الجدول رقم (١٣) معاملات الارتباط**

| المتغيرات المدروسة | معامل الارتباط | حجم العينة (عدد سنوات الدراسة) |
|---|---|---|
| إيرادات المرابحة للآمر بالشراء ونسبة الرصيد النقدي | ٠,٨١٠ | ٤ |

**الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على /Microsoft office /Excel.**

من الجدول السابق يتضح وجود علاقة ارتباط، حيث نجد بأن معامل الارتباط كان ٠,٨١٠ بين إيرادات صيغة المرابحة ونسبة الرصيد النقدي، وأن الارتباط طردي من خلال إشارة معامل الارتباط مما يعني أنه كلما ازدادت إيرادات التمويل بالمرابحة للآمر بالشراء كلما زادت هذه النسبة، ولمعرفة تأثير إيرادات التمويل بالمرابحة في نسبة الرصيد النقدي لابد من اختبار هذه العلاقة.

- اختبار تأثير إيرادات صيغة التمويل بالمرابحة للآمر بالشراء في نسبة الرصيد النقدي

تم إدخال إيرادات صيغة المرابحة للآمر بالشراء كمتغير مستقل ونسبة الرصيد النقدي كمتغير تابع، وكانت نتائج تقدير النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط على النحو الآتي:

**الجدول رقم (١٤) معامل التحديد**

| معامل التحديد | معامل التحديد المعدل | الخطأ المعياري المقدر |
|---|---|---|
| ٠,٦٥٦ | ٠,٤٨٣ | ٠,٢٨٤ |

**الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على /Microsoft office /Excel.**

يوضح الجدول السابق بأن قيمة معامل التحديد بلغت ٠,٦٥٦، وهذا يشير إلى أن تغير المستقل يفسر ما قيمته ٦٥,٦٪ من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع، كما يرجع ٣٤,٤% من التغيرات الجوهرية الحاصلة على المتغير التابع لعوامل أخرى.

**الجدول رقم (١٥) تحليل التباين**

| | مجموع المربعات | درجات الحرية | متوسط المربعات | قيمة (F) | مستوى المعنوية |
|---|---|---|---|---|---|
| الانحدار | ٠,٣٠٨ | ١ | ٠,٣٠٨ | ٣,٨٠٦ | ٠,١٩٠ |
| الخطأ | ٠,١٦٢ | ٢ | ٠,٠٨١ | | |
| اجمالي | ٠,٤٧٠ | ٣ | | | |

**الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على /Microsoft office /Excel.**

يلاحظ من الجدول السابق معنوية النموذج المستخدم لاختيار تأثير العامل المستقل المتمثل بإيرادات التمويل بالمرابحة في نسبة الرصيد النقدي بأنه نموذج غير معنوي، حيث بلغت قيمة مستوى المعنوية المحسوب ٠,١٩٠ وهي أكبر من مستوى الدلالة المقترح ٠,٠٥، وبالتالي نجد أنه ليس هناك تأثير ذو دلالة لإيرادات التمويل المرابحة للآمر بالشراء في هذه النسبة، مما يعني أن هذا النموذج بمتغيره المستقل غير صالح للتنبؤ بقيم المتغير التابع.

٤-١-٢- هناك تأثير ذو دلالة لتطبيق صيغة التمويل بالمرابحة وفق المعيار المحاسبي رقم (٢٨) في نسبة السيولة السائلة:

- دراسة طبيعة العلاقة بين إيرادات صيغة التمويل بالمرابحة للآمر بالشراء ونسبة السيولة السائلة

يظهر الجدول علاقة الارتباط بين إيرادات صيغة المرابحة ونسبة السيولة السائلة على النحو الآتي:

**الجدول رقم (١٦) معاملات الارتباط**

| المتغيرات المدروسة | معامل الارتباط | حجم العينة |
|---|---|---|
| إيرادات المرابحة للآمر بالشراء ونسبة السيولة السائلة | ٠,٨٢٩ | ٤ |

**الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على /Microsoft office /Excel.**

من الجدول السابق يتضح وجود علاقة ارتباط، حيث نجد بأن معامل الارتباط كان ٠,٨٢٩ بين إيرادات صيغة المرابحة ونسبة السيولة السائلة، وأن الارتباط طردي من خلال إشارة معامل الارتباط مما يعني أنه كلما ازدادت إيرادات التمويل بالمرابحة للآمر بالشراء كلما زادت هذه النسبة، ولمعرفة تأثير إيرادات التمويل بالمرابحة في نسبة السيولة السائلة لابد من اختبار هذه العلاقة.

- اختبار تأثير إيرادات صيغة التمويل بالمرابحة للآمر بالشراء في نسبة السيولة السائلة:

تم إدخال إيرادات صيغة المرابحة للآمر بالشراء كمتغير مستقل ونسبة السيولة السائلة كمتغير تابع، وكانت نتائج تقدير النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط على النحو الآتي:

**الجدول رقم (١٧) معامل التحديد**

| معامل التحديد | معامل التحديد المعدل | الخطأ المعياري المقدر |
|---|---|---|
| ٠,٦٨٨ | ٠,٥٣٢ | ٠,٢٧١ |

**الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على /Microsoft office /Excel.**

يوضح الجدول السابق بأن قيمة معامل التحديد بلغت ٠,٦٨٨، وهذا يشير إلى أن تغير المستقل يفسر ما قيمته ٦٨,٨٪ من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع، كما يرجع ٣٢,٢٪ من التغيرات الجوهرية الحاصلة على المتغير التابع لعوامل أخرى.

**الجدول رقم (١٨) تحليل التباين**

| | مجموع المربعات | درجات الحرية | متوسط المربعات | قيمة (F) | مستوى المعنوية |
|---|---|---|---|---|---|
| الانحدار | ٠,٣٢٤ | ١ | ٠,٣٢٤ | ٤,٤٠٧ | ٠,١٧١ |
| الخطأ | ٠,١٤٤ | ٢ | ٠,٠٧٣ | | |
| اجمالي | ٠,٤٧١ | ٣ | | | |

**الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على /Microsoft office /Excel.**

يلاحظ من الجدول السابق معنوية النموذج المستخدم لاختيار تأثير العامل المستقل المتمثل بإيرادات التمويل بالمرابحة في نسبة السيولة السائلة بأنه نموذج غير معنوي، حيث بلغت قيمة مستوى المعنوية

المحسوب ٠,١٧٠ وهي أكبر من مستوى الدلالة المقترح ٠,٠٥، وبالتالي نجد أنه ليس هناك تأثير ذو دلالة لإيرادات تمويل المرابحة للآمر بالشراء في هذه النسبة، مما يعني أن هذا النموذج بمتغيره المستقل غير صالح للتنبؤ بقيم المتغير التابع.

٤-٢- هناك تأثير ذو دلالة لتطبيق صيغة التمويل بالمرابحة للآمر بالشراء وفق المعيار المحاسبي رقم (٢٨) في مؤشرات الربحية للبنك حيث تتفرع حسب المؤشرات المدروسة:

٤-٢-١- هناك تأثير ذو دلالة لتطبيق صيغة التمويل بالمرابحة وفق المعيار المحاسبي رقم (٢٨) في معدل العائد على الاصول:

دراسة طبيعة العلاقة بين إيرادات صيغة المرابحة للآمر بالشراء ومعدل العائد على الاصول يظهر الجدول علاقة الارتباط بين إيرادات المرابحة ومعدل العائد على الأصول وعلى النحو الاتي:

**الجدول رقم (١٩) معاملات الارتباط**

| المتغيرات المدروسة | معامل الارتباط | حجم العينة |
|---|---|---|
| إيرادات المرابحة للآمر بالشراء ومعدل العائد على الأصول | ٠,٤٢٩ | ٤ |

**الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على /Microsoft office /Excel.**

من الجدول السابق يتضح وجود علاقة ارتباط، حيث نجد بأن معامل الارتباط كان ٠,٤٢٩ بين إيرادات صيغة المرابحة ومعدل العائد على الاصول، وأن الارتباط طردي من خلال إشارة معامل الارتباط مما يعني أنه كلما ازدادت إيرادات التمويل بالمرابحة للآمر بالشراء كلما ازداد هذا المعدل والعكس صحيح، وهذه العلاقة منطقية، ولمعرفة تأثير إيرادات التمويل بالمرابحة في هذا العائد لابد من اختبار هذه العلاقة.

- اختبار تأثير إيرادات صيغة التمويل بالمرابحة للآمر بالشراء في معدل العائد على الاصول:

تم إدخال إيرادات صيغة المرابحة للآمر بالشراء كمتغير مستقل ومعدل العائد على الاصول كمتغير تابع، وكانت نتائج تقدير النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط على النحو الآتي:

**الجدول رقم (٢٠) معامل التحديد**

| معامل التحديد | معامل التحديد المعدل | الخطأ المعياري المقدر |
|---|---|---|
| ٠,١٨٤ | -٠,٢٢٤ | ٠,٠٢٣ |

**الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على /Microsoft office /Excel.**

يوضح الجدول السابق بأن قيمة معامل التحديد بلغت ٠,١٨٤، وهذا يشير إلى أن تغير المستقل يفسر ما قيمته ١٨,٤٪ من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع، كما يرجع ٨١,٦٪ من التغيرات الجوهرية الحاصلة على المتغير التابع لعوامل أخرى.

**الجدول رقم (٢١) تحليل التباين**

| | مجموع المربعات | درجات الحرية | متوسط المربعات | قيمة (F) | مستوى المعنوية |
|---|---|---|---|---|---|
| الانحدار | ٠,٠٠٠٢ | ١ | ٠,٠٠٠٢ | ٠,٤٥١ | ٠,٥٧١ |
| الخطأ | ٠,٠٠١١ | ٢ | ٠,٠٠٠٥ | | |
| اجمالي | ٠,٠٠١٣ | ٣ | | | |

**الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على /Microsoft office /Excel.**

يلاحظ من الجدول السابق معنوية النموذج المستخدم لاختيار تأثير العامل المستقل المتمثل بإيرادات التمويل بالمرابحة في معدل العائد على الاصول بأنه نموذج غير معنوي، حيث بلغت قيمة مستوى المعنوية المحسوب ٠,٥٧١ وهي أكبر من مستوى الدلالة المقترح ٠,٠٥، وبالتالي نجد أنه ليس هناك تأثير ذو دلالة لإيرادات التمويل المرابحة للآمر بالشراء في هذه النسبة، مما يعني أن هذا النموذج بمتغيره المستقل غير صالح للتنبؤ بقيم المتغير التابع.

٤-٢-١- هناك تأثير ذو دلالة لتطبيق صيغة التمويل بالمرابحة وفق المعيار المحاسبي رقم (٢٨) في معدل العائد على حقوق الملكية:

دراسة العلاقة بين إيرادات صيغة المرابحة للآمر بالشراء ومعدل العائد على حقوق الملكية:

يظهر الجدول علاقة الارتباط بين إيرادات المرابحة ومعدل العائد على حقوق الملكية على النحو الاتي:

**الجدول رقم (٢٢) معاملات الارتباط**

| المتغيرات المدروسة | معامل الارتباط | حجم العينة |
|---|---|---|
| إيرادات المرابحة للآمر بالشراء ومعدل العائد على حقوق الملكية | ٠,١٢٦ | ٤ |

**الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على /Microsoft office /Excel.**

من الجدول السابق يتضح وجود علاقة ارتباط، حيث نجد بأن معامل الارتباط كان ٠,١٢٦ بين إيرادات صيغة المرابحة ومعدل العائد على حقوق الملكية، وأن الارتباط طردي من خلال إشارة معامل الارتباط مما يعني أنه كلما ازدادت إيرادات التمويل بالمرابحة للآمر بالشراء كلما ازداد هذا المعدل والعكس صحيح، وهذه العلاقة منطقية، ولمعرفة تأثير إيرادات التمويل بالمرابحة في هذا العائد لابد من اختبار هذه العلاقة.

- اختبار تأثير إيرادات صيغة التمويل بالمرابحة للآمر بالشراء في معدل العائد على حقوق الملكية:

تم إدخال إيرادات صيغة المرابحة للآمر بالشراء كمتغير مستقل ومعدل العائد على حقوق الملكية كمتغير تابع، وكانت نتائج تقدير النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط على النحو الآتي:

**الجدول رقم (٢٣) معامل التحديد**

| معامل التحديد | معامل التحديد المعدل | الخطأ المعياري المقدر |
|---|---|---|
| ٠,٠١٦ | -٠,٤٧٦ | ٠,٢٢٨ |

**الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على /Microsoft office /Excel.**

يوضح الجدول السابق بأن قيمة معامل التحديد بلغت ٠,٠١٦، وهذا يشير إلى أن تغير المستقل يفسر ما قيمته ١,٦٪ من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع، كما يرجع ٩٨,٤٪ من التغيرات الجوهرية الحاصلة على المتغير التابع لعوامل أخرى.

**الجدول رقم (٢٤) تحليل التباين**

| | مجموع المربعات | درجات الحرية | متوسط المربعات | قيمة (F) | مستوى المعنوية |
|---|---|---|---|---|---|
| الانحدار | ٠,٠٠٣ | ١ | ٠,٠٠٣ | ٠,٠٣٢ | ٠,٨٧٤ |
| الخطأ | ٠,١٦٥ | ٢ | ٠,٠٨٣ | | |
| اجمالي | ٠,١٦٨ | ٣ | | | |

**الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على /Microsoft office /Excel.**

يلاحظ من الجدول السابق معنوية النموذج المستخدم لاختيار تأثير العامل المستقل المتمثل بإيرادات التمويل بالمرابحة في معدل العائد على حقوق الملكية بأنه نموذج غير معنوي، حيث بلغت قيمة مستوى المعنوية المحسوب ٠,٨٧٤ وهي أكبر من مستوى الدلالة المقترح ٠,٠٥، وبالتالي نجد أنه ليس هناك تأثير ذو دلالة لإيرادات التمويل المرابحة للآمر بالشراء في هذه النسبة، مما يعني أن هذا النموذج بمتغيره المستقل غير صالح للتنبؤ بقيم المتغير التابع.

**النتائج والتوصيات:**

بعد التحليل المالي والاحصائي للتقارير المالية واختبار الفرضيات تم التوصل إلى مجموعة من النتائج تتلخص فيما يأتي:

١- يلتزم بنك سورية الدولي الاسلامي بضوابط وآليات التمويل الاسلامي إلى حد ما، بما يتوافق مع إمكانياته ويحقق أهدافه المنشودة، وذلك عند منحه للتمويل المطلوب بمختلف صيغه.

٢- يركز بنك سورية الدولي الاسلامي في عملياته التمويلية على صيغة المرابحة للآمر بالشراء، لكونها ذات عائد مضمون وسهلة التطبيق وذات المخاطر القليلة.

٣- عزوف بنك سورية الدولي الاسلامي عن تطبيق صيغ تمويل معينة كالسلم، وتضيق ذلك في تطبيق صيغ تمويل أخرى كالمشاركة والمضاربة، وذلك نظراً لارتفاع المخاطر المصاحبة لتطبيق هذه الصيغ.

٤- يعاني بنك الدارسة من مشكلة فائض السيولة النقدية وعدم فعالية دور صيغة المرابحة في امتصاص هذا الفائض.

٥- أظهرت نتائج اختبار تحليل التباين للنموذج الإحصائي المستخدم في دراسة العلاقة بين المتغيرين، أن قيم الاحتمالية (P-value) لجميع النماذج كانت أكبر من مستوى الدلالة ٠,٠٥، وتشير هذه النتيجة إلى أن العلاقات الإحصائية بين المتغيرات لم تكن معنوية من الناحية الإحصائية وعلى الرغم من أن معامل الارتباط بين المتغيرات كان موجباً في جميع الحالات، مما يدل على وجود اتجاه إيجابي للعلاقة، إلا أن عدم المعنوية الإحصائية يحد من إمكانية التعميم، من المحتمل أن تعزى هذه النتيجة إلى عدة عوامل، من أبرزها الظروف الاقتصادية غير المستقرة التي شهدتها الجمهورية العربية السورية خلال الفترة المدروسة، بما في ذلك التقلبات الحادة في سعر الصرف، وارتفاع معدلات التضخم، وضعف القوة الشرائية، إضافة إلى تأثيرات العقوبات الاقتصادية، مما انعكس سلباً على أداء القطاع المصرفي عموماً، وضعف الروابط المالية التقليدية التي تُفترض في النماذج الاقتصادية.

**التوصيات:**

بناء على النتائج السابقة يوصي الباحث بما يلي:

٢- ضرورة استفادة بنك سورية الدولي الاسلامي من معادلات الانحدار التي تم التوصل إليها للوقوف على حقيقة فعالية تأثير تطبيق الصيغ المدروسة في مستوى السيولة والربحية والتنبؤ بمستوى الأمثل عند تطبيقها.

٣- ضرورة أن يقوم بنك سورية الدولي الاسلامي بتوظيف فائض السيولة لديه من خلال التوسع في تطبيق صيغة المرابحات قصيرة الأجل والأوراق المالية (صكوك إسلامية) قصيرة الأجل باعتبارها أصول استثمارية لخدمة السيولة.

٤- ضرورة قيام بنك سورية الدولي الاسلامي بالتنوع والتوسع في استخدام صيغ التمويل بحيث لا تقتصر فقط على صيغة المرابحة بل يمتد إلى صيغ أخرى كالمشاركة والمضاربة، والاستصناع، وذلك لتحقيق زيادة في إيراداتها، وبالتالي تحسين معدلات ربحيتها.

٥- التركيز على تطوير أدوات محاسبية ومالية متوافقة مع معايير المحاسبة الاسلامية وخاصة المعيار رقم (٢٨)، تُمكن من قياس الأداء بدقة في ظل متغيرات اقتصادية معقدة.

**قائمة المراجع:**


١. إبراهيم، غسان محمود، قحف، منذر، (٢٠٠٢) الاقتصاد الإسلامي علم أم وهم. دار الفكر المعاصر، ط٢، دمشق.

٢. آل شبيب، دريد كامل، (٢٠٠٤) مبادئ الإدارة العامة. دار المناهج، عمان.

٣. بوجلال، محمد، (١٩٩٠) البنوك الإسلامية مفهومها، نشأتها، تطورها. دراسة تطبيقية على مصرف إسلامي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.

٤. حشاد، نبيل، (٢٠٠٥) دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية. مركز بحوث دراسات مالية ومصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن.

٥. حماد، طارق عبد العال، (١٩٩٩) تقييم أداء البنوك وتحميل العائد والمخاطرة. الدار الجامعية لمنشر، الإسكندرية.

٦. حنفي، عبد الغفار (١٩٩٩) تقييم الأداء المالي لمشركات. الدار الجامعية. الإسكندرية.

٧. حنفي، عبد الغفار، (١٩٩٥) الأسواق والمؤسسات المالية. جامعة الإسكندرية، مصر.

٨. حنفي، عبد الغفار، (٢٠٠٨) إدارة المصارف " السياسات المصرفية – تحميل القوائم المالية – الجوانب التنظيمية في البنوك الإسلامية." الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

٩. الرفاعي، فادي محمد، (٢٠٠٤) المصارف الإسلامية. منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت.

١٠. السرطاوي، فؤاد، (١٩٩٩) التمويل الإسلامي ودور القطاع الخاص، دار المسيرة، عمان، الأردن.

١١. طايل، مصطفى كمال السيد، (١٩٩٩) القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية. مطابع غباشي، طنطا، مصر.

١٢. عبد العال، رضوان محمد، (٢٠٠٤) آليات التمويل في المصارف الإسلامية بين الضوابط الشرعية والمخاطر العملية، المؤتمر العلمي الثالث السنوي، جامعة حموان، مصر.

١٣. عبد الله، محمد نور علي، (٢٠٠٩) تحميل مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق. دون دار النشر

١٤. عطية، فياض، (١٩٩٩) التطبيقات المصرفية لبيع المرابحة في ضوء الفقه الإسلامي. الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر

١٥. علية، محمد بشير، (١٩٨٥) القاموس الاقتصادي. المؤسسة العربية لمدرسات العربية والنشر، بيروت، لبنان.

١٦.عوض، محمد هاشم، (١٩٩٥) دليل العمل في البنوك الإسلامية. شركة فال للإعلان والطباعة المحدودة، الخرطوم، السودان.
١٧.قحف، منذر، (٢٠٠٠) الاقتصاد الإسلامي علم أم وهم. دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان.
١٨.مطر، محمد، (٢٠٠٣) الاتجاهات الحديثة في التحميل المالي والائتماني " الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية." دار وائل للنشر، عمان.
١٩.مطر، محمد، (٢٠٠٤) إدارة الاستثمارات "الإطار النظري والتطبيقات العلمية." دار وائل، عمان.
٢٠.المومني، غازي فلاح، (٢٠٠٢) إدارة المحافظ الاستثمارية. دار المناهج، عمان.
٢١.الهواري، سيد، (١٩٨٠) الاستثمار والتمويل. مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر.
٢٢.الوادي، محمود حسين، سمحان، حسين محمد، (٢٠٠٧) المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية. دار المسيرة لمنشر، عمان، الأردن.
٢٣.أبو غدة، عبد الستار، (١٩٩٥) التوجيه الإسلامي للاستثمار. مجلة الاقتصاد الإسلامي، بنك دبي الإسلامي، العدد ١٧٣، الإمارات العربية المتحدة.
٢٤.خان، طارق الله، أحمد، حبيب، (٢٠٠٣) إدارة المخاطر " تحميل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية." المعيد الإسلامي لمبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة.
٢٥.خوجة، عز الدين محمد، (١٩٩٥) أدوات الاستثمار الإسلامي. مجموعة دلو البركة إدارة التطوير والبحوث، ط٢، جدة.
٢٦. شابرا، محمد عمر، خان، طارق الله، (٢٠٠٠) الرقابة والإشراف على المصارف الإسلامية.
٢٧.عمر، محمد عبد الحليم، (١٩٩٧) الحاجة إلى إعداد معايير محاسبية خاصة بالبنوك الإسلامية، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية. المعيد الإسلامي لمبحوث والتدريب، البنك الإسلامي، العدد الرابع، جدة.
٢٨.عمر، محمد عبد الحليم، (٢٠٠٣) صيغ التمويل الإسلامية للمشروعات الصغيرة القائمة على أسلوب الدين التجاري والإعانات. بحث منشور، أعمال الدورة الدولية، جامعة سطيف، الجزائر.
٢٩.قحف، منذر، (٢٠٠٤) مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي. تحميل فقهي واقتصادي، المعيد الإسلامي لمبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، بحث تحميمي رقم ١٣، ط٣، جدة.

٣٠.المغربي، عبد الحميد عبد الفتاح (٢٠٠٤) الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية. المعيد الإسلامي لمبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة.
٣١.أبو محيميد، موسى عمر مبارك، (٢٠٠٨) مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل.II رسالة دكتوراه، كمية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية.
٣٢. العماري، إسماعيل عبد السلام، (٢٠٠٣) المعوقات الخارجية لممصارف الإسلامية. دراسة تطبيقية لآثارها على البنك الإسلامي الأردني، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن.
٣٣.عويصة، عدنان عبد الله، (٢٠٠٦) نظرية المخاطرة في الاقتصاد الإسلامي. دراسة تأصيلية تطبيقية، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، الأردن.
٣٤.بيت التمويل الكويتي، (١٩٩٨) سندات الاستثمار المتوسطة والطويلة الأجل. أعمال الندوة الفقهية الخامسة، الكويت.
٣٥.بيت التمويل الكويتي، (١٩٩٨) سندات الاستثمار المتوسطة والطويمة الأجل. أعمال الندوة الفقهية الخامسة، الكويت.
٣٦.هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، (٢٠٠٥) معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، المنامة، البحرين.
٣٧.موقع هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية: www.aaoify.com
٣٨.موقع سوق دبي المالي: www.dfm.co.ae
٣٩.موقع سوق دمشق للأوراق المالية: www.dse.sy
٤٠.موقع مصرف سورية الدولي الإسلامي: www.siib.sy

• المراجع باللغة الأجنبية:

Jill, Jones, & others, (2009). Efficiency in Islamic and Conventional banks- a Comparison based on financial ratios and data envelopment analysis. .Lancaster University